

أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أى مستقبل؟

د. حمادى عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة مدبولي

مكتبة مدبولي

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

البريد الإلكتروني :

WWW.madboulybooks.cominfo@madboul

ybooks.com

الكتاب : أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أى مستقبل؟

تأليف : د. حمادى عبد الرحمن

الغلاف للفنان : محمود الهندى

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/٢٢١٢٢

التراقيم الدولى : 3-674-208-977

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ٢٠٠٧ م

إلى :

رفيقة الدرب التي تعطيني دوماً بلا حساب ،
وتغمر حياتنا بالحب والحنان
فاستحقت أن تكون حقاً إيمان !.

أنا أفريقيا.
أفقت لون الليل
التيبت الأسي وتربت في أحضانه
أعرف مداعبة الأسي
وصفحة البؤس.
أحملت
مجامعة أفريقيا ،
وها أنا ذا بقلب محترق،
وهامة مرتفعة،
أحاور القلب المتوجع،
وبلهفة أترقب أصوات أنين
من لا صوت لهم.
لهجات قلبي هدير الطبول
عضلاتي في صلابة الأسفلت، لكنني
أنا جمال أفريقيا المندفع.
لقدماي تسيران حافيتين
إلى السوق المفتوح،

للشاعر: وليام براون

أنا أفريقيا(*)

(*) William Browne, I am Africa, Phylon, Vol 16. No. 4, 1955, p 226.

أنشب أظافري واعتصر

لحم الموت الذي آلف.

أنا المغلوب

لكنني في قلبي أنا الغالب،

أنا الشمس البرية، والغابة هي روحى.

أنا ابن العالم

أنا دقات الطبول،

أنا أفريقيا.

طبقاً لأحد الأمثال الشعبية السائدة في ثقافة الكيكويو فإنه "إذا تصارع
كبران فإن الحشائش من تحت أقدامهما هي التي يلحقها الضرر البالغ" و
ينطبق هذا المثل أيضاً في حالة الصداقة أو اللهو إذا ما كان هذان الفيلان يل
ويعبران عن سعادتهما، النتيجة واحدة هي أن الضرر واقع لا محالة على
آخر. وعادة ما يشار إلى هذا المثل عند الحديث عن أفريقيا وعلاقتها بال
الدولي منذ القرن الخامس عشر الميلادى.

و يخلص المفكر الكيني على مزروعى هذه العلاقة غير المتكافئة و التي قد
على أساس نهب و استنزاف ثروات أفريقيا و ذلك من خلال مقالة له بع
عن سفينة الرقيق إلى السفينة الفضائية: أفريقيا بين التهميش والعولمة»^(١).

و جلى أن هذا العنوان يحمل معنى التحقيب التاريخى لتطور الت
الأوروبى لموارد القارة المختلفة. لقد ساهمت أفريقيا والشعب الأفريقى
الثورة العلمية والتكنولوجية التى حققها الغرب . والترودنى كآن مهتما ب
الإجابة على التساؤل كيف أعاقَتْ أوروبا تطوير وتنمية أفريقيا. بيد أنه ك
هناك قصة كبيرة أخرى ... قصة كيف أسهمت أفريقيا فى تقدم ونهضة أورو
كل خطوة فى مساهمة أفريقيا فى تطوير الغرب كانت فى حد ذاتها تش
مرحلة فى تاريخ العولمة. وبقسم مزروعى هذه المراحل على النحو التالى:

عصر أولوية عنصر العمل عندما كآن عمل أبناء وبنات أفريقيا ضروريا
وحاسما لتحقيق الانطلاقة الصناعية فى الغرب. ساعدت سفينة الرقيق
تصدير الملايين إلى الأمريكتين للمساعدة فى الثورة الزراعية فى الأمريك
والثورة الصناعية فى أوروبا بشكل متزامن. لقد كانت عملية اقتلاع الشعوب

Ali Mazrui, From Slave Ship to Space Ship: Africa Between Marginalization
And Globalization, African Studies Quarterly, Volume 8, Issue 3, Spring 2006.

في عصر التوسع الإقليمي، تخلص الغرب عن سفن الرقيق إلى الأبد وأطلق القوارب المسلحة عوضاً عنها. لقد كان ذلك بداية عصر دبلوماسية القارب المسلح والإمبريالية.

توقف الغرب عن تصدير أبناء وبنات أفريقيا واستعمر أفريقيا نفسها. دبلوماسية القارب المسلح والإمبريالية كانت تمثل الجانب القبيح للعولمة. فالحصول على المواد الأولية اللازمة للقطاعات الصناعية الغربية أصبح يمثل إغراء رئيسياً.

ثم جاء عصر الأولوية الاستخراجية. أصبحت معادن أفريقيا المساهم الأكبر في الاقتصاديات والتقنية الغربية. كان اليورانيوم المستخرج من الكونغو البلجيكية جزءاً مهماً في مشروع مناهضة النازي الذي أنتج القنابل الذرية الأولى. المعادن الأخرى، مثل الكوبالت، أصبح لا غنى عنها للمحركات النفاثة. وفي فترة معينة كانت أفريقيا تمتلك (٩٠٪) من احتياطات العالم المعروفة من الكوبالت، وأكثر من (٨٠٪) من الاحتياطات العالمية لمعدن الكروم، ونصيباً عالياً من البلاتين والماس الصناعي.

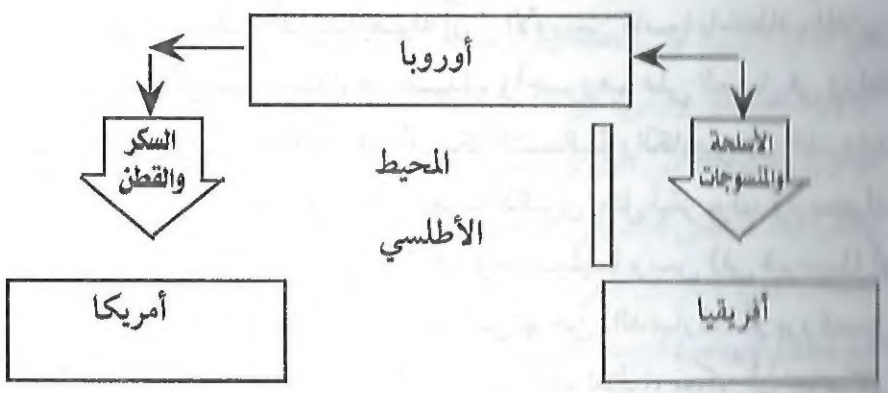
ولتتابع هذه المراحل السالفة الذكر بشيء من التفصيل:

• مرحلة الاسترقاق: (سفينة الرقيق):

في البداية وصل البرتغاليون إلى سواحل أفريقيا الغربية وأقاموا عدداً من القلاع والحصون بها حيث مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج ثم العبيد ولا سيما خلال القرن السابع عشر.

على أن تجارة العبيد قد ازدهرت بعد ذلك واشترك فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون إلى جانب البرتغاليين بالطبع. وكان يطلق على هذه

لأوروبا للعباد، فقد كان التجار الأوروبيون يأتون بالأسلحة والملابس ويبادلونها بالذهب والعاج أولاً ثم العبيد بعد ذلك. وفي المرحلة الثانية تم نقل العبيد إلى العالم الجديد عبر المحيط الأطلسي وذلك للعمل في الزراعة. وأخيراً يعود التجار الأوروبيون بعد أن يحملوا سفنهم بالمحاصيل الزراعية وبيعونها لدى مواطني أوروبا.



و طبقاً لبعض الإحصاءات فقد تم نقل نحو (١٥) مليون أفريقي من أوروبا إلى أمريكا و ذلك على مدى نحو أربعة قرون. وإذا أخذنا بعين الاعتبار قسوة المعاملة و سوء أحوال الرحلة لأدركنا أن عدداً كبيراً من الأفارقة قد لقوا حتفهم إما قبل الوصول إلى السواحل الأمريكية أو على متن السفن التي تمخر عباب الأطلسي. وهو ما يعني عظم الخسارة البشرية التي عانت منها أفريقيا والتي يقدرها البعض بنحو (٤٠) مليون نسمة^(٢).

(٢) لا توجد إحصاءات دقيقة حول إجمالي عدد العبيد الذين نقلوا إلى العالم الجديد. ولكن المتفق عليه أن حركة تجارة الرقيق تمثل أكبر عملية نقل للسكان من قارة إلى أخرى شهدتها التاريخ. انظر في ذلك: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مسألة الرق في أفريقيا: بحوث ودراسات، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩، ص ٥١ وما بعدها.

هنا تكمن المحطة الأولى في تاريخ النهب الغربى لأفريقيا، إنها محطة "سفينة العبيد" التى أسهمت فى تنمية العالم الجديد و ساعدت على تحقيق دولة الرفاهية فى المجتمع الغربى. و فى المقابل أدت هذه الحركة التجارية إلى إلحاق الضرر البالغ بموارد القارة البشرية بالإضافة إلى إشعال نار الفتنة و الحروب القبلية الأمر الذى أصاب النظم الاجتماعية فى أفريقيا بهزات عنيفة^(٣).

و يصف أحد الكتاب العملية التاريخية السابقة الذكر و التى من خلالها تقدمت أوروبا و تخلفت أفريقيا بقوله إن " الأوربيين قاموا باختطاف الملايين من الشعوب الأفريقية وجعلوهم عبيداً ، وأجبروهم على العمل فى زراعة السكر والشاي والتبغ والقطن فى أمريكا الشمالية والكاريبى. إن الثروات الضخمة التى جناها التجار فى المدن الغربية الكبرى مثل ليفربول، وبريستول، ولندن (فى بريطانيا) أو باريس، و نانت، ومرسيليا و نيس (فى فرنسا) أو أمستردام وميدلبيرغ (فى هولندا) أو كوبنهاجن (الدنمارك) أو بروكسيل (بلجيكا) أو أشبيلية ومديرد (إسبانيا) أو ليزين (البرتغال)، يُمْكِنُ أَنْ تعزى إلى "تجارة المثلث الذهبى" - أى الأرباح الناتجة عن استجلاب العبيد من أفريقيا؛ وأرباح تجارة الشاي والسكر والتبغ والقطن من أمريكا الشمالية والكاريبى؛ وأخيراً الأرباح المحققة من السلع المصنعة التى تم تصديرها من أوروبا إلى الأسواق العالمية، بما فيها الأفريقية. وفى المقابل عانت أفريقيا من الركود والتخلف^(٤).

وعليه يجب أن يدرك الجميع - بمن فيهم الأفارقة أنفسهم ، أن الفوضى

(٣) لقد بدأ زعماء القبائل الأفريقية بالتخلص من المجرمين والأشخاص غير المرغوب فيهم ببيعهم كعبيد لكن حيثما زاد الطلب على شراء المزيد من العبيد سهلوا عمل (الجلابة) والوسطاء من خلال اصطياد الشباب الأقوياء وبيعهم لهم.

(4) Cameron Duodu, Why do they neglect Africa so much? ; New African; 02-01-2005. P.10.

الاعتمادية التى تعانى منها أفريقيا اليوم لم توجد بالصدفة، فقد استغل الغرب أفريقيا لتحقيق نهضته الاقتصادية، فحصل على مواردها الأولية بأبسط الأسعار. لم حول هذه المواد الأولية الرخيصة إلى السلع المصنعة الغالية وذلك باعها إلى مناطق العالم الأخرى بما فيها أفريقيا محققا أرباحاً طائلة.

٥ مرحلة الاستعمار

من الملاحظ أنه حتى القرن التاسع عشر تعامل التجار البرتغاليون، وغيرهم من الأوروبيين فى محطاتهم وحصونهم التجارية الساحلية مع الوسائط الأفارقة بشكل رئيس؛ أى أن هؤلاء التجار نجحوا فى تحويل طريق التجارة الأفريقية بعيداً عن الطريق المعهود عبر الصحراء، والذى كان يربط أفريقيا بالمغرب، ففضى ذلك إلى تدعيم قوة، وثورة الدول الساحلية، وذلك بحساب دول السودان الغربى. بيد أن هذا النمط من التجارة الساحلية بدأ يحد مع ذلك، حينما ألغيت تجارة الرقيق، وأضحى المستكشفون والإرساليون يزحفون إلى مختلف أصقاع القارة، وهو الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى بناء إمبراطورية أوروبية فى أفريقيا؛ فخلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر تدافع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والبرتغاليون، وغيرهم الأوروبيين من أجل بسط هيمنتهم الاقتصادية والتجارية فى أفريقيا، وقد هؤلاء بناء الحصون والقللاع، ولا سيما على طول سواحل غرب أفريقيا وذلك بهدف حماية مصالحهم التجارية وتنميتها.

ولمسة مجموعة من العوامل التى أسهمت فى التعجيل بعملية التكملة الاستعمارية على أفريقيا: من بينها طموح الملك (ليوبولد الثانى) ملك بلجيكا فى بناء إمبراطورية له تشمل منطقة حوض الكونغو، وقيام ألمانيا بـ الكامرون، وشرق أفريقيا، وجنوب غرب أفريقيا وتوجولاند؛ وعليه فقد المستشار الألمانى بسمارك فى عام (١٨٨٤م) إلى عقد مؤتمر دولى لتخفيف

عامّة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية. على أن هذا المؤتمر باعترافه بقيام دولة (الكونغو الحرة) قد أعطى كلاً من فرنسا، وبريطانيا الحافز لتوسيع مجال سيطرتهم من خلال إنشاء مستعمرات ومحميات جديدة، وليس بخاف أن أساس الحدود بين هذه المستعمرات كان مصطنعاً لا يتفق وحقائق الأوضاع الجغرافية والديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية؛ إذ إنه خطط بشكل تعسفي، وبما يخدم المصالح الاستعمارية؛ وعلى ذلك فقد تم تقسيم إقليم (باكونجو) بين الكونغو الفرنسية والكونغو البلجيكية وأنجولا.

وقد اعتقد كثير من الأفارقة في بداية المرحلة الاستعمارية أن توقيع المعاهدات مع الأوروبيين: هو نوع من التحالف، أو تدعيم أو اصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة؛ وعليه فإن ممالك أفريقية مثل: (التيف، وبورتو نوفو، ودوالا) دخلت في اتفاقات مع دول أوروبية، وقد اشتكى ملوك هذه الأمم الأفريقية بمرارة، حينما انتهكت هذه الاتفاقات، وربما أثرت الشعارات التي رفعها الأوروبيون لتغطية أهدافهم الاستعمارية الحقيقية على وجود هذا الاعتقاد الزائف، وي طرح (جومو كينيّاتا) بعداً آخر لسوء الفهم الذي واكب بدايات عملية تخاطف أفريقيا؛ حيث يؤكد أن «شعب الكيكويو أعطى الأوروبيين حقوق البناء، والإقامة في مناطق مثل: داجورتى، وفورت سميث، وغيرها، دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النوايا الحقيقية الكافية خلف قوافل التجارة؛ إذ اعتقد هؤلاء أن الأمر ليس مجرد عمل تجارى وحسب، إنهم لم يدركوا أن هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل انتزاع هذه الأراضي، لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوروبيين، وأمدّوهم بالطعام اللازم لقوافلهم، وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم؛ إذ لا يعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أرضاً أجنبية؛ فسرعان

للمودة إلى العيش بين ظهراني أهلهم، وعشيرتهم.

وأما شأن الأمر فإن القوى الأوروبية المختلفة التي تدافعت على أفريقيا (خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتأسيس مستعمراتها) قد نظرت إليها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى جميع مناطق العالم المختلف. على أن (والتر رودنى) يكشف عن حقيقة استعمار أفريقيا، ويرى السبب الرئيس لتخلفها؛ إذ يرى أن «الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلال ولأنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم، ويعتبر ذلك من وجهة نظر أفريقيا بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقي بموا أفريقية، ويعنى في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بأفريقيا».

ويمكن القول بصفة عامة: إن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافعت على أفريقيا بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية، وهي العملية التي أطاحت بها في نهاية القرن التاسع عشر اسم «التكالب الاستعماري على أفريقيا» The Scramble for Africa، ومع اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية لمجموعة من الملامح العامة مثلت قاسماً مشتركاً للحركة الاستعمارية أفريقيا، لعل من أبرزها^(٥):

١- أن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار الأبوية السياسية Paternalism أي أنها جاءت إلى أفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية، وهي

(٥) George E. Brooks, Euraficans in Western Africa: commerce, social status, gender and religious observance from the eighteenth century, James Currey, Oxford and Ohio University Press, Athens, USA, 2003 and for the same author, Land-lords and strangers: ecology, society and trade in Western Africa, 1000-1630, Indiana University Press, Westview Press, Boulder, 1993.

تعزيد هذا الاعتقاد، لقد نشرت إحدى البعثات التبشيرية بياناً حماسياً لأعضائها في إحدى جرائد ساحل الذهب جاء فيه: «إلى الأمام يا جنود المسيح حيث بلاد الكفر والوثنية، كُتِبَ الصلوات في جيوبكم ما هي إلا بنادق في أيديكم، خذوا البشرى السعيدة حيث أماكن التجارة، انشروا الإنجيل مع البندقية!».

وحينما تحولت المحميات الأفريقية إلى مستعمرات فإن الدول الأوروبية لم تأخذ هذا الشعار بمحمل الجد؛ حيث أفصحت عن وجهها الحقيقي في استغلال ثروات وخيرات القارة الأفريقية، ويبدو أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية جدية في رفع هذا الشعار؛ ففي وقت مبكر من عام (١٨٨٤م) تم تأسيس الأليانس فرانسيز أو (التحالف الفرنسي) كأداة للهيمنة التعليمية الثقافية، وقد دعمته الحكومة الفرنسية، على أن الفرنسيين ركزوا في الواقع على انتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة يمكن إخضاعها بالكامل لعملية الاستيعاب الثقافي؛ كي تصبح مؤهلة لمساعدة فرنسا في إدارة المستعمرات الشاسعة التي تمتلكها في أفريقيا.

٢ - إن الحركة الاستعمارية في أفريقيا واجهت - بعد انكشاف أهدافها الحقيقية - مقاومة عنيفة من الأفارقة؛ ففي غرب أفريقيا لم يتمكن الاحتلال الفرنسي من التوسع عبر غامبيا، وكازامانس بعد القضاء على مقاومة مامادو لامين (١٨٨٥م - ١٨٨٧م) كما أن (شعب أبي) في شرقي ساحل العاج عبر عن مقاومته للاحتلال بشكل بطولي استمر نحو (٢٧) عاماً خلال الفترة (١٨٩١ - ١٩١٨م)، وفي شرق أفريقيا اندلعت ثورة الماجي ماجي عام (١٨٩٠م)، وقد شاركت في هذه الحركة الشعبية جماعات شتى من بينها العرب، والسواحيلي، أضف إلى ذلك أن السوزو، والزولو (بزعامه شاكا)

أعوام الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

٣ - لقد أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال أفريقيا إلى ظاهرة الدولة الحديثة؛ إذ سعت الدولة الأوروبية إلى وضع أسس الاستعمارية فأنشأت الهياكل الإدارية، والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق الغرض، ومن ثم فإن الدولة الأفريقية المعاصرة في معظم الحالات، هي استعمارية أي أن أساسها مصطنع، ولا تعبّر عن واقع اجتماعي، واقتصاد سياسي وفقاً لمفهوم الدولة القومية؛ فالإقليم وهو وعاء الدولة ليس إلا إحدى تعسّفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى حكمت عملية تخاطف أفريقيا، ومجتمع الدولة يموج بالعديد من الجماعات المتنازعة في لغاتها ولغاتها وأديانها، ومن ثم انتفت إرادة التعايش الجماعي بينا هذه الدولة المصطنعة؛ ولذلك فإن ظاهرة الدولة الأفريقية التي أنشأتها الاستعمارية هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية.

٤ - ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإدارية والبنى الأساسية السابق الإشارة إليها ظهور دولة مصطنعة Artificial State وبحدود مصطنعة، لقد رسمت حدود المستعمرات على خرائط في أوروبا يتسلسل مع المصالح الاستعمارية، ومن ثم فإنها لم تراعى الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية؛ ولذلك فإن مشكلات الحد الأفريقية تعتبر من موارث الحكم الاستعماري.

٥ - أدى الغزو الاستعماري لأفريقيا إلى تنامي الروح الوطنية الأفريقية في المراحل الأولى لغزو القارة عبرت روح المقاومة الوطنية الأفريقية نفسها دائماً، ودون انقطاع تحت أشكال مختلفة، جانبها التوفيق أحياناً، ولذا فمفهوم الرؤية أحياناً أخرى، ولكنها بقيت متأججة، حتى عاد لأفريقية

من انعدام الشعور الوطني لدى الأفارقة.

أيًا كان الأمر فإن الحكم الاستعماري في أفريقيا كانت له جوانب سلبية عديدة، كما أن المآسى المترتبة عليه أكثر من أن تحصى، يكفي أن نذكر على سبيل المثال أنه في عام (١٩٠٥م) قام اثنان من رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنسف عامل أفريقي بالديناميت في مدينة برازافيل لمجرد اللهو والتسلية، ومع ذلك يذكر بعضهم أن ثمة جوانب إيجابية للاستعمار في أفريقيا، ومن ذلك على سبيل المثال: ضبط الصراعات القبلية، وتأسيس إطار للوحدة الأفريقية، وبناء شبكات الطرق الممهدة، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ، وغيرها من أركان البنية الأساسية، مثل: إقامة المدارس، والمستشفيات، والكنائس، والسيطرة على أمراض الماشية من خلال استخدام التحصينات البيطرية اللازمة.

رد الفعل الأفريقي تجاه الهيمنة الغربية:

عانى أفريقيو الشتات من عنصرية الغرب الظالمة ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان رد الفعل على سياسات وممارسات الاضطهاد والتمييز العنصري الذي عانى منه الأفارقة في أوروبا والقضاء الغربي عموماً هو رفع شعار الجامعة الأفريقية لكي تكون حركة اجتماعية وسياسية تؤكد على قيمة الهوية الأفريقية والاعتزاز بها^(٦).

ربما يعزى الفضل إلى الدكتور إدوارد بلايدن Edward Blyden باعتباره أول

(6) Eddy Maloka, ed, A United states of Africa?, Pretoria Institute of South Africa, 2001 Christel N. Temple, Literary Pan-Africanism: History, Contexts, and Criticism, Carolina Academic Press, Decembre 30, 2004. and P. Olanwuche Edebe, Pan-Africanism: The Idea and Movement, 1776-1991, Howard University Press 2nd edition, June 1994.

ليبيريا في ثمانينيات القرن التاسع عشر و ذلك قبل اكتمال حلقات التكالب الاستعماري على أفريقيا. وتركز رؤية بلايدن على تفرد و خصوصية الجنس الأفريقي. يقول في ذلك:

"ينبغي على الأفريقي أن يطور طرق حياته و معيشته بنفسه... ينبغي أن (٧) إدوارد ويلموت بليدين (١٨٣٢-١٩١٢) معلم ورجل دولة ليبيري. ويعد من أوائل الذين وضعوا أسس القومية الأفريقية في غرب أفريقيا. ولد في سانت توماس، بجزر فيرجن، في أغسطس ١٨٣٢ لأبوين مثقفين وقد قرّر في بداية حياته أن يصبح رجل دين فذهب إلى الولايات المتحدة في مايو ١٨٥٠ وأراد دخول كلية لاهوتية لكنها رُفِضَتْ بسبب جنسه. وفي يناير ١٨٥١ هاجر إلى ليبيريا.

وأصل تعليمه الرسمي في مدرسة ألكساندر العليا، بمونروفيا. وبالرغم من أنه اعتمد على نفسه في التعلم، فإنه يعد مؤرخاً وعالم اجتماع. وقد عمل كوزير لخارجية ليبيريا. وفي الفترة من ١٨٧١ إلى ١٨٧٣ عاش بليدين في فريتاون، سيراليون. وهناك حرّر مجلة لحرّ، التي تعد بحق أول مجلة تدعو إلى الجامعة الأفريقية في غرب أفريقيا.

وبالرغم من أن بليدين قد تولى العديد من المواقع المهمة يعتبر رجل فكر أكثر منه رجل حركة، رأي نفسه كبطل ومدافع عن جنسه وفي هذا الدور كتب أكثر من أربع وعشرين دراسة وكتاباً، من بينها الجامعة الأفريقية الغربية (١٨٧٢)؛ ومن غرب أفريقيا إلى فلسطين (١٨٧٣)؛ والمسيحية، والإسلام والجنس الزنجي (١٨٨٧)، والمسألة اليهودية (١٨٩٨)، وغرب أفريقيا قبل مقدم الأوروبيين (١٩٠٥)، وحياة وعادات أفريقيا (١٩٠٨). أراد بليدين إثبات أن أفريقيا والأفريقيين لهم تاريخ وثقافة جذيرة بالتحترام. ورفض الفكرة السائدة عن وضاعة ودونية الرجل الأسود ولكن قبل وجهة النظر القائلة بأن كل جنس رئيسي له مساهمة خاصة في الحضارة العالمية. جادل بأن المسيحية كان لها تأثير محبط على السود، بينما أعلى الإسلام من شأن الأفريقي وشجعه على الوحدة.

وثملت أهداف بليدين السياسية في إقامة دولة أفريقية حديثة في غرب أفريقيا تحمي وتروج لمصالح الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في كل مكان. وقد نظر إلي ليبيريا كنواة لهذه الدولة وأراد تمديد تأثيرها وسلطتها القضائية بتشجيع حركة انتقائية "العودة للوطن" من الأمريكيتين. تمنى، أيضاً دون جدوى، بأن توحد كل من ليبيريا وسيراليون.

نظهر قدرتنا على المضي قدماً وعلى شق طريقنا بالقدرة. إننى أعتقد أن الأفارقة
أفريقيًا فى هذا الموقف على أن أكون يونانيًا زمن الإسكندر الأكبر، أو رومانيًا
زمن أوجستس أو أنجلو سكسونى فى زمن القرن التاسع عشر. وقد اتخذت
فكرة الوحدة الأفريقية بعداً حركيًا وتنظيميًا فى مطلع القرن العشرين. إذ انعقد
فى عام ١٩١٠ أول مؤتمر أفريقى جامع فى لندن وذلك تحت رئاسة سيلفستر
ويليامز Sylvester Williams وهو محام من جزر الهند الغربية يعمل فى لندن.
وقد عين وليم ديبيو W. Du Bois ، وهو محام من (ترينداد) ، رئيسًا للجنة
مخاطبة دول العالم فى هذا المؤتمر. ورغم محدودية عدد المشاركين فى هذا
المؤتمر الأول الذى لم يتجاوز عددهم الثلاثين معظمهم من الهند الغربية
بالإضافة إلى بعض الأمريكيين من أصول أفريقية فإنه طرح أفكارا عظيمة على
طريق الوحدة الأفريقية وتحرر الإنسان الأفريقى.

وقد نظم ديبيو بعد ذلك أربعة مؤتمرات:

- ١- مؤتمر باريس عام ١٩١٩ بالتزامن مع مؤتمر سلام باريس.
- ٢- مؤتمر عام ١٩٢١ والذى عقدت جلسته الأولى فى لندن والثانية فى بروكسيل.
- ٣- مؤتمر عام ١٩٢٣ والذى عقدت جلسته الأولى فى لندن والثانية فى لشبونة.
- ٤- مؤتمر نيويورك عام ١٩٢٧.

على أن غالبية حضور هذه المؤتمرات كانوا من أفارقة الشتات وزعماء
السود. وقد حضر بعض الأفارقة من الذين كانوا يدرسون فى الغرب.
ومن اللافت للنظر حقًا أن الأفكار التى طرحها ديبيو ورفاقه قد أضحت
ركيزة إيديولوجية مهمة على مدى عقود طويلة حتى تم انعقاد مؤتمر مانشستر
عام ١٩٤٥، والذى اعتبر بمثابة علامة فارقة فى تاريخ الحركة الوحدوية

الأفريقية فقد حضر هذا المؤتمر كل من صوامى نكروما وجومو كيباكي
وغيرهما من الأفارقة الذين يعيشون فى الغرب لسنوات طويلة بغرض
الدراسة. وقد أخذ نكروما بزمam حركة الوحدة الأفريقية خلال سنوات
المسيبات من القرن العشرين.

وعلى أية حال يمكن القول بأن حركة الوحدة الأفريقية خلال النصف
الأول من القرن العشرين ارتبطت ارتباطا وثيقا بمجهود زعيمين عاشا فى
الولايات المتحدة الأمريكية هما ماركوس جارفى Marcus Garvey و وليم
ديبيو Du Bois. عاش جارفى حياته الأولى فى جاميكا غير أن الرابطة العالمية
لشدة الزواج التى أسسها لم تحقق الغرض المرجو إلا بعد أن انتقل إلى نيويورك
عام ١٩١٦. وبحلول عام ١٩٢٠ كان ينظر إلى جارفى باعتباره "المخلص"،
جاءت المسيرات شوارع هارلم ورفعت شعارات "العودة لأفريقيا" و "أن أفريقيا
للأفريقيين" وقد حاول جارفى بالفعل تحقيق هذا الحلم فأسس شركة ملاحية
أطلق عليها "النجمة السوداء"^(٨). بيد أن هذا الحلم سرعان ما تحطم عام
١٩٢٥ حينما أدين جارفى بتهمة الفساد المتعلقة بشركته الملاحية وأودع السجن
لم يرحل إلى إنجلترا بعد ذلك وهو ما أدى إلى تضائل نفوذه وشعبيته.
أما وليم ديبيو فهو على طرفى نقيض من فكرة "الجارية" نسبة إلى ماركوس
جارفى باعتباره اتجاهًا راديكاليًا جذريًا لمشكلة الزواج فى العالم الجديد. فقد
ساهم ديبيو فى تأسيس "الرابطة القومية لتطوير الشعوب الملونة"، وقام بتحرير
صحفها الأربعة "The Crisis" فترة طويلة من ١٩١٠ - ١٩٣٤.

(٨) رفض جارفى فكرة البقاء فى العالم الجديد حيث رأى بأن البيض لن يقبلوا قط بفكرة
المساواة والحقوق العادلة. وعوضًا عن ذلك أسس شركة النجمة السوداء، وشكل حكومة
أفريقية فى المنفى حيث اتخذ لنفسه لقب «الرئيس الانتقالي لإمبراطورية عنصرية فى
أفريقيا». وعلى الرغم من أن جارفى جمع تبرعات كثيرة لتحقيق حلمه إلا أنه لم يحدث
على أرض الواقع هجرات إلى أفريقيا بل إنه هو نفسه لم يزر أفريقيا فى حياته.

باعتبارها جزءاً من النضال العالمى من أجل العدالة والمساواة. وكان الهدف من تنظيمه مؤتمر باريس الأول عام ١٩١٩ بالتزامن مع مؤتمر صلح فرساي هو إقناع زعماء وقادة العالم بأن مبدأ حق تقرير المصير الذى أقره الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون ينطبق على الأفارقة أيضاً. ولكن جهوده ذهبت سدى.

على أن تأثير فكرة الفصل العنصرى بين البيض والسود التى آمن بها ظل فى عقول كثير من زعماء السود فى أمريكا بعد ذلك مثل مالكوم إكس الذى أراد إقامة أماكن خاصة للسود فى أمريكا بدلاً من عودتهم إلى أفريقيا. أى أن قناعة هؤلاء واحدة وهى استحالة تحقيق المساواة والعدالة بين البيض والسود.

لقد نادى ويليم ديوبا بإدماج السود فى المجتمع الأمريكى من خلال إعطائهم حقوقهم المدنية والقضاء على كل مظاهر التمييز والتحيز المبينة على اللون والجنس. و عليه فإن البعض يرى بأن حملات الحقوق المدنية التى شهدتها أمريكا أعقاب ١٩٤٥ هى امتداد ونتيجة طبيعية لمنحى ديوبا الإصلاحى.

• كوامى نكروما وتحقيق المملكة السياسية:

لقد أضحى نكروما المعبر عن حركة الوحدة الأفريقية فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. لقد دافع أولاً عن فكرة إقامة اتحاد غرب أفريقيا المستقل باعتبارها خطوة أولى على طريق الولايات المتحدة الأفريقية. و حينما أصبح نكروما فى مارس ١٩٥٧ أول رئيس لدولة غانا المستقلة عمل على مساعدة الأفارقة على تجاوز الحدود التى رسمها المستعمر والعمل معاً من أجل توحيد القارة^(٩).

(9) K. Nkrumah, Africa must unite. new York: International Publishers. Original edition by the author, 1963. and T. Abdul-Raheem, ed. Pan- Africanism: Politics, Economy and social change in the Twenty-first century. New York: New York University Press. 1996.

لقد اضحى نكروما المعبر عن حلمى دول مستقلة آنذاك معظمها من شمال أفريقيا. فى عام ١٩٦٠ عقد اجتماع ثانى فى أديس أبابا وبمشاركة ١٥ دولة. وفى عام ١٩٦٣ عقد اجتماع تأسيس فى أديس أبابا حيث أعلن عن قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد دافع نكروما أولاً عن ضرورة تحقيق الاستقلال السياسى ثم ركز بعد ذلك على تطور الوحدة الأفريقية الجامعة مع عدم تكرار أخطاء الأوروبيين المتمثلة فى النزاعات القومية المتطرفة التى أفضت بهم إلى ساحات الوغى وكلف أوروبا لها باعطاء خلال القرن العشرين.

ومشروع الدولة ما بعد الكولونىالية "الصعود والأفول":

لقد استطاعت الشعوب الأفريقية أن تحقق مملكتها السياسية بعد نجاتها من (البحر) الوطنى من الاستقلال السياسى للعديد من الدول الأفريقية خلال أعوام الستينيات من القرن الماضى. وقد ورث القادة الأفارقة الجدد عن العهد الاستعمارى الهياكل والمؤسسات الإدارية التى شكلت أساس الدول الوطنية الحديثة. يعنى ذلك أن الأفارقة قد حرموا من حق بناء مؤسساتهم على أسس راسخة من تراثهم الثقافى والحضارى. بيد أن الملاحظة المهمة فى هذا السياق هى أن آليات السيطرة والحكم فى الدولة الأفريقية المستقلة كانت تعمد من خلال مبدأ مركزية السلطة الذى تم تفعيله من قبل أجهزة الشرع والجناس. وباختصار شديد فقد أفضت الدولة الكولونىالية إلى الحكم التسلطى بعد الاستقلال.

وعلى أية حال فقد تم التخفيف من غلواء هذه القوة (السافرة) من خلال استخدام الزعماء التقليديين وتوظيفهم لتحقيق سيطرة الدولة على كل القبائل والمكونات الاجتماعية المحلية. وربما كانت الغاية من وراء هذا التوظيف

شرعية في أعين الجماهير. أضف إلى ذلك فقد طرحت الدولة بعض الخدمات والفرص التنموية المحدودة للقطاعات المتميزة.

أما فيما يتعلق بالثروات والموارد الطبيعية فقد تم استنزافها وتصديرها للخارج بحسبانها موارد أولية لتغذية الصناعات في المراكز الاستعمارية الغربية.

وما من شك في أن هذا النظام الجديد قد قوض دعائم النظم التقليدية في أفريقيا والتي أصبحت كالهشيم تذروه الرياح. وعوضا عن الروح الجماعية في أهداف الحياة المتواضعة أضحت إدارة الموارد في الدولة الكولونيالية موجهة وتعتمد على مفاهيم التنافس والصراع بل وفي كثير من الأحيان على مبدأ المباراة الصفيرية في صراع الهويات المرتكزة على أسس قبلية و(اثنية). إذا كانت عملية تحقيق المملكة السياسية في أفريقيا أي (الاستقلال السياسي) قد أفضت إلى التخلص من العدو المشترك وهو المستعمر الغاصب إلا أنها في واقع الأمر أذكت وأشعلت روح الصراع على السلطة والموارد الوطنية في الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية. وعلى الرغم من أن الدولة الأفريقية قد طورت بعد الاستقلال ولفترة وجيزة أجهزة حكم ومؤسسات ديمقراطية على نمط نظام وستمنستر في دول أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، ونمط الحكم الرئاسي في دول أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، إلا أنها سرعان ما تخلت عن هذا النمط الغربي وتبنت نموذجا آخر في الحكم!!^(١٠).

هذا النمط الجديد اتخذ شكل "الأبوية الجديدة" والتي اتسمت بالخصائص والملامح العامة الآتية:

• شخصية السلطة، حيث أضحت تدور حول شخص الحاكم الذي كان بمثابة الزعيم المؤسس ومرشد الأمة والقائد الملهم.

(10) Richard A Joseph, "Africa: States in crisis", Journal of Democracy - Volume 14, Number 3, July 2003, pp. 159- 170.

• الاعتماد على أجهزة القهر والقمع المادى المملوكة للدولة.

• النقص على كل أشكال المعارضة للنظام الحاكم.

• تفشي الفساد على نطاق واسع.

• حالة فقد أضحت الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية، بعد أن نظر إليها من قبلها القوة الدافعة لعملية التنمية، أضحت العقبة الكئود أمام عملية تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة. وعليه نعتها كثير من الباحثين بأنها دولة هشّة وضعيفة وفاسدة ومترهلة ومتسلطة.... الخ

• على صعيد آخر فقد عانت علاقة الدولة بالمجتمع حيث إن السياسات التي اتبعتها كثير من النظم الحاكمة، إنما كانت تعبر فقط عن مصالح إثنية وفتوية.

• من ثم لم تكن تعبر عن آمال وطموحات الجماهير العريضة. وفي هذا السياق تم تبني نظام الحزب الواحد، سواء من الناحية القانونية أو الواقعية، وهو ما يعنى عدم السماح للمعارضة السياسية التي وصفت حال وجودها بأنها مروج عن الإجماع الوطنى بل إن كثيرا من الزعماء الأفارقة اعتبر المعارضة عملا من أعمال الخيانة ووصف المعارضون بأنهم أعداء الأمة. ولناخذ على ذلك مثلا من حالة ملاوى في عهد الدكتور باندا حيث ورد في إحدى الوثائق الرسمية ما يلي:

«لا توجد معارضة في اللجنة. إن الله نفسه لا يسمح بالمعارضة، وهذا ما يتضح من طرده لإبليس. فلماذا يتعين على كاموزو (الرئيس باندا) أن يقبل بوجود معارضة».

و طبقا لهذه الرؤية الرسمية في ملاوى فإن المملكة السياسية هي بمثابة اللجنة على الأرض ولهذا وصفت المعارضة بأنها حقيرة ولا تستأهل الاحترام. وقد

وأجهت النظم المعارضة بعبء حديتها وجمعها مما. وكان من بين الوسائل المستخدمة عمليات التصفية الجسدية و النفى إلى الخارج⁽¹¹⁾.

على أن السؤال الذى يطرح نفسه هو حول حقيقة المبررات التى دعمت هذا النموذج التسلطى للدولة ما بعد الكولونىالية فى أفريقيا؟

أولاً: أعطى الزعماء الأفارقة هدف بناء الدولة القومية أولوية مطلقة على ما (عده) من أهداف. فتم تسخير جميع الجهود والإمكانات المتاحة من أجل هذه الغاية وبالشكل والأسلوب الذى رأته النخبة الحاكمة. و عليه فقد نظر إلى الديمقراطية بمنظورها التعددى على أنها (ترف) لا تقوى أفريقيا على تحمل تبعاته.

ثانياً: انطلاقاً من حقيقة انقسام الأفارقة طبقاً لعوامل ثقافية و (اثنية) و وجود تربة خصبة لظهور صراعات اجتماعية حقيقية، كان لزاماً وجود نمط حكم مركزى قوى يستطيع تحقيق الوحدة الوطنية. يعنى ذلك أن رؤية الزعامة الأمريكية للديمقراطية الليبرالية كانت لا ترى فيها حلاً ملائماً للواقع الأفريقى المعقد. أو أنها قد تشجع على التنافس القبلى و الاثنى و قد تقف حجرة عثرة أمام جهود التكامل القومى، و قد عبر عن ذلك بحق شنوا أنشيبى حينما وصف المزاج العام السائد فى نيجيريا بقوله: "ينبغى أن تتوقف جميع الحوارات ويتحدث الشعب كله بصوت واحد، فأى حوار آخر أو انشقاق خارج باب المأوى قد يهوى بالبيت كله و يهدم أركانه".

ثالثاً: نظراً إلى الديمقراطية الليبرالية باعتبارها غريبة على الثقافة الأفريقية التقليدية. و كما أشار المفكر النيجيرى الأشهر كلود أيك فإن: "النظم السياسية التقليدية فى أفريقيا قد انطوت على قيم ديمقراطية. فهى كانت دوماً أبوية

(11) Jan Kees van Donge, Kamuzu's Legacy: The Democratization of Malawi:

Or Searching for the Rules of the Game in African Politics, *African Affairs*,

Vol. 94, No. 375 (Apr., 1995), pp. 227-257.

لكن ما الذى حدث خطأ فى أفريقيا؟

إن الدولة المتسلطة فى أفريقيا لم تفلح فى تحقيق نظام تنموى كما حدث فى الدول أخرى من العالم مثل تاوان أو كوريا أو الصين. و عوضاً عن ذلك فإن الملام الأبوية كانت بيئة حاضنة للفساد وإهدار الإمكانات الوطنية و لم الكونغو كينشاسا فى عهد موبوتو تطرح مثلاً واضحاً على ما نقول. لقد كانت الدولة و الحالة هذه تعمل على إثراء النخبة الحاكمة التى تسيطر على مقال الأمور.

لقد كان مشهد العجز الأفريقى واضحاً فى أواخر السبعينيات و أوائل الثمانينيات من القرن الماضى و بدأ الحديث يتخذ نظرة تشاؤمية إزاء مستقبل هذه القارة. و اختزلت القارة فى مجرد صورة نمطية عن المجاعة و الحروب الأهلية و الانقلابات العسكرية إلى ما شاكل ذلك من كوارث و أنواء دفعوا إلى القول بأنها أزمة افريقية مستعصية و أنا لأبى من وجود منقذ و مخلص خارجى. و هنا تدخلت المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولى و البنك الدولى و فرضت نمطاً آخر للخروج من أزمة أفريقيا المستعصية و قد أطلق على هذا الإطار البديل اسم برنامج التكيف الهيكلى الذى يتضمن جملة من السياسات تتضمن:

• خفض قيمة العملة الوطنية و تحديد سعر الصرف.

• إلغاء الدعم.

(2) Claude Ake, The Unique Case of African Democracy, *International Affairs*

Vol. 69, No. 2 (Apr., 1993), pp. 239- 244.

• عدم تدخل الدولة.

على أن هذه الرؤية الغربية لم تفلح فى إنقاذ أفريقيا وواجهت انتقادات حادة ليس فقط من داخل أفريقيا ولكن من خارجها أيضا ولا سيما من قبل كثير من الدوائر المناهضة لسياسات المؤسسات المالية الغربية.

أفريقيا تدخل عصر الأمركة والهيمنة:

على الرغم من أن أفريقيا كانت تحتل مكانة هامشية فى منظومة العلاقات الدولية منذ فترة الحرب الباردة إلا أنها منذ أحداث ١١ سبتمبر أضحت تمثل ركيزة أساسية عند الحديث عن الاستراتيجية الأمنية على الصعيد العالمى. بل إن الوصول إلى النفط الأفريقى أضحي بمثابة هدف استراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية. و طبقا لآخر الإحصاءات فإن الولايات المتحدة تتبادل تجاريا مع أفريقيا أكثر من دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق معا (١٣).

و ربما يعزى الاهتمام الأمريكى بأفريقيا فى أعقاب ١١ سبتمبر إلى عاملين مترابطين أولهما النفط و ثانيهما التهديدات الأمنية. و طبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية فإن نحو (٤٠) أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها و من ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاحذا آمنا لأى جماعة تراها الولايات المتحدة موسومة بالإرهاب.

و إذا عدنا مرة أخرى إلى مفهوم "سفينة الفضاء" الذى تحدث عنه على مزروعى فى علاقة أفريقيا بالغرب لعرفنا حقيقة الاهتمام الأمريكى بأفريقيا. ففى عام ٢٠٠٢ أعلن مسئول الملف الأفريقى فى الخارجية الأمريكية أن:

(١٣) انظر :

Padraig Carmody "Transforming Globalization and Security": Africa and America Ports 9/11, Africa Today, 52, No.1, 2005.

• هو قيام أفريقيا باستغلال هذه الموارد، و نحن مهتمون بمساعدة الحكومة الأفريقية فى استغلال هذه الموارد بما يحقق لها بناء اقتصاد وطنى ناجح" (١٤).

و ليس بخاف أن إدارة الرئيس بوش قد أعلنت أن النفط الأفريقى هو بمثابة هدف استراتيجى للولايات المتحدة. و من المتوقع أن تستورد الولايات المتحدة من بين كل ثلاثة براميل تستهلكها من النفط بحلول عام ٢٠٢٠.

و يرى بعض المحللين أن النفط الأفريقى و لا سيما فى غرب أفريقيا يمتلك أهمية كبيرة عن نفط الخليج العربى. فبينما تستغرق رحلة النفط العربى نحو سواحل أمريكا لنصل إلى الولايات المتحدة فإنها تقتصر على أسبوعين فقط إذا كانت سواحل غرب أفريقيا. و إذا أخذنا فى الاعتبار الأوضاع السياسية القائمة فى الشرق الأوسط و إمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس لاحتاج التحول الاستراتيجى و الأمريكى صوب نفط غرب أفريقيا. و تشيى الاستثمارات الحديثة إلى أن الولايات المتحدة تحصل على نحو (١٧٪) من احتياجاتها النفطية من غرب ووسط أفريقيا. و ثمة استثمارات أمريكية ضخمة اليوم فى نيجيريا و ألبان و ساوتومى و برنسيب و غينيا الاستوائية.

و تمثل نيجيريا خامس أكبر دولة مصدرة للنفط الخام للولايات المتحدة بينما تحتل ألبان المرتبة التاسعة.

ليس من عجب إذن أن توجد رحلات جوية مباشرة من تكساس إلى غينيا بيساو و هى دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة. و مع ذلك تبلغ قيمة الاستثمارات الأمريكية بها نحو خمسة ملايين دولار. و تحتل هذه الدولة مكانة استراتيجية مهمة فى السياسة الكونية الأمريكية حيث إنها دولة غير إسلامية أولاً وليست عضواً فى مجموعة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ثانياً.

Padraig Carmody "Transforming Globalization and Security": Africa and America Ports 9/11, Africa Today, 52, No.1, 2005.

المباشر في أفريقيا حيث أقامت قاعدة عسكرية جديدة في جيبوتي ودعم القدرات العسكرية للدول الموالية لها. وتضم جيبوتي قوة أمريكية للتدخل السريع وهي قادرة على القيام بعمليات في كينيا والصومال وتنزانيا واليمن وتحصل جيبوتي في المقابل على مساعدات أمريكية بقيمة (٣٠) مليون دولار سنوياً. كما تخطط أمريكا لبناء قاعدة عسكرية بحرية في ساوتومي والتي تمتلك احتياطات نفطية تقدر بأربعة ملايين برميل. وسوف توفر هذه القاعدة المساعدة اللوجستية لأية قوات خاصة تعمل داخل غرب أفريقيا. وقد أرسلت الولايات المتحدة قوات تدخل محدودة إلى ليبيريا عام ٢٠٠٣ حيث ساد اعتقاد جازم بأن ليبيريا ربما تشكل مركز العمليات لتنظيم القاعدة في غرب أفريقيا.

وفي عام ٢٠٠٢ طورت إدارة الرئيس بوش برنامجاً جديداً للمساعدات العسكرية أطلق عليه اسم "المساعدات التدريبية لعمليات الطوارئ الأفريقية"، حيث اشتملت ولأول مرة على التدريب على القيام بمهام قتالية. كما تم تطوير مبادرة "عموم الساحل الأفريقي" والتي أطلق عليها فيما بعد اسم "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" وذلك لتدريب المؤسسات العسكرية في كل من تشاد والنيجر وموريتانيا ومالي على عمليات مكافحة الإرهاب حتى لا تصبح الصحراء الأفريقية ملاذاً لقوى الإرهاب العالمية. وتضمن هذه المبادرة حق إقامة قواعد أمريكية والتواجد العسكري المباشر بين المناطق الغنية بالنفط في كل من شمال وغرب أفريقيا من جهة ومحاصرة أفريقيا الإسلامية من جهة أخرى. وقد تم إرسال نحو ألف من القوات الأمريكية الخاصة إلى الساحل الأفريقي وقامت بعض الجيوش الأفريقية بعمليات عسكرية ضد بعض الجماعات الإسلامية المسلحة وذلك تحت قيادة أمريكية.

● أفريقيا على طريق المستقبل، هل من سبيل؟

إن عملية البحث عن حلول هيكلية لأزمة أفريقيا الراهنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً

دعم قوتى المجتمع المدني وبتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في التنمية. كما أنها ترتبط في ذات الوقت بتبني ودعم التنمية المستدامة في أفريقيا. يعني ذلك ضرورة التبصر بمخاطر انهيار الدولة وما صاحبه من مخاطر وتحديات. فالحروب الأهلية المأساوية المروعة التي حدثت في الصومال وليبيريا ورواندا ارتبطت مع انهيار الدولة. ويمكن أن تتكرر هذه الأحداث والمخاطر إذا علمنا أن الدول الأفريقية على شفا الانهيار^(١٥).

الحاجة اليوم إلى المشروع الوطني القائم على تلاحم كل الجماعات العرقية والاثنية والتي استطاعت أن تحرر أفريقيا من الحكم الاستعماري. إن هذا النوع من النضال الوطني جنباً إلى جنب مع دعم جهود التكامل الإقليمي على أسس (وظيفية) هو ضروري و حتمي لتحرير أفريقيا من أزماتها الراهنة في ظل النظام العالمي الجديد.

مع ذلك فإن الدولة الأفريقية الجديدة لا يمكن دعمها وتقويتها إلا بعد تلاحمها حتى تصبح في خدمة المصالح الاجتماعية للجماهير العريضة. كما أن دعم الدولة كذلك تطوير آليات جديدة للتوفيق بين مصالح ومطالب الجماعات الإثنية المختلفة بحيث يتم دمجها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولا

(15) P Thandika Mkandawire, Charles C Soludo, **Our Continent, Our Future: African Perspectives on Structural Adjustment**, Dakar: Council for the development of Science Scienc Research in Africa, 1999.

سنت أن مثل هذه الرؤية السطحية من يقوم عليها تصور الدولة المستعصية الجديدة في أفريقيا يشكل مقدمة لازمة للتغلب على أزمة أفريقيا المستعصية. فهل من سبيل؟ هذا هو التحدي!

ويحاول هذا الكتاب تقديم رؤية معرفية لفهم أفريقيا وتشخيص أسباب عثرتها مع وصف لبرامج النهضة والإصلاح، وذلك بشكل يتجاوز انحيازات وأخطاء النموذج المعرفي الغربي في دراسة الواقع الأفريقي الراهن. وعليه فقد تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور رئيسية بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة، وذلك على النحو التالي:

● **المحور الأول:** وهو يطرح إطاراً نظرياً ومنهجياً لفهم السياسة الأفريقية المعاصرة. ويحاول هذا الجزء من الدراسة أن يشير تساؤلات مهمة مثل: لماذا فشلت كل الأطر والمداخل النظرية التي قدمت لتفسير أزمة أفريقيا؟ ولماذا تسيطر الصور الذهنية والأنماط الجامدة على دراسة الواقع الأفريقي؟ وما هو المنهج البديل؟ على أن هذا المحور لا يقتصر فقط على طرح قضايا المنهج بل إنه يشير إلى أبرز الاتجاهات السائدة في دراسة السياسة الأفريقية. وكذلك المفاهيم الأساسية مثال ذلك مداخل التحول الديمقراطي والاقتصاد السياسي، والعولمة.... إضافة إلى مفاهيم الحكم الصالح والانتخابات والعسكرة والمجتمع المدني.... إلخ.

● **المحور الثاني:** يتعامل مع أفريقيا وعلاقتها بالقوى الدولية. ويتم التركيز في هذا السياق على قضايا التنافس الدولي في أفريقيا الأمر الذي أفضى إلى مزيد من التهميش والنهب لثرواتها، وهي عملية ممتدة سواء في مرحلة الحرب الباردة أو ما بعدها. وقد تمت الإشارة إلى مناطق وقضايا معينة لإبراز دور القوى الكبرى في أفريقيا. إذ تمّ الحديث بشكل مفصل عن منطقة شرق أفريقيا وإشكاليات التوازن الإقليمي بها، بالإضافة إلى أثر قوى العولمة الجديدة ولا

التي لا يمكن أن تكون إلا سبباً في أزمة السودان. ونظراً لأهمية الموضوع فإننا نختار أن نناقش في هذا المحور، ولا سيما العربي، فقد أفردنا لها مكاناً في تحليل هذا المحور.

● **المحور الثالث:** يناقش قضايا التنمية المستعصية في أفريقيا حيث يطرح أحد التحديات التي تواجه عملية التنمية في أفريقيا، وهي الصراعات العرقية والسياسية من خلال تحليل أسبابها وأنماطها وأهم السياسات العامة التي يمكن أن تساهم في حدة هذه الصراعات. وقد رأينا أن يكون خاتمة هذا المحور هي دراسة عملية ونقدية لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا والمعروفة باسم "البها".

والثالث مقدمة هذا الكتاب تشكل جزءاً لا تنفصم عراه عن باقي محاوره، حيث إنها بمثابة تطواف لقصة أفريقيا لا أقول مع الذات ولكن مع الآخر الأوروبي الغربي الذي نعم - ولا يزال - بمجتمع الوفرة والرفاهية بفضل ما حصل عليه - ولا يزال - من موارد وخيرات طبيعية أفريقية، فإن الخاتمة هي في حدة أمرها تنمة وتعبر عن رغبة دافئة سعى الباحث دوماً إلى تحقيقها، وهي العمل على إرساء تقاليد عربية رصينة في الدراسات الأفريقية. وإننا نرجو أن يكون هذا العمل مفيداً في عملية التراكم المعرفي المتعلقة بأفريقيا بما يساعدنا في تحقيق القدرة على الفهم، بل وبإمكانية التنبؤ بمفهومه العلمي الصحيح.

والله من وراء القصد

د. حمدي عبدالرحمن

الباب الأول
قضايا منهجية ونظرية

إشكالية فهم الواقع الأفريقي الراهن، أزمة المنهج وتحيز النموذج المعرفي السائد

١٠٠ اعتقاد جازم بين كثير من الباحثين بأن السياسة الأفريقية تشكل دائما لغزا
١٠١ يصعب على الفهم الصحيح ، فأفريقيا من وجهة النظر تلك، هي قارة
١٠٢ المزدحمة بالأحداث التي يصعب تفسيرها. إن معظم الأطروحات النظرية التي
١٠٣ تمسك بها مختلف قضايا السياسة والحكم في أفريقيا بعد الاستقلال أثبتت عجزا
١٠٤ واضحا. وعليه فإن أى محاولة لفهم طبيعة الواقع الأفريقي الراهن هي جد ضرورية
١٠٥ وليست غاية التحليل السياسى هي تحقيق ما يسمى بالقدرة على الفهم،
١٠٦ والمراء على مسالك التحيز والغموض فى تناول الظواهر والأحداث السياسية؟
١٠٧ من الأمور التى تحظى بالاتفاق العام اليوم هي أن أفريقيا تعيش أزمة هيكلية
١٠٨ الحوالب والأبعاد، إذ لا ينكر أحد بالقطع معاناة الغالبية العظمى من المواطنين
١٠٩ ذلك فإن الحقيقة الغائبة هي الفهم الصحيح. ومعلوم ما يترتب عليه
١١٠ من أثار واقعية، إذ بغياب الفهم يسود التحيز، وحينما يسود التحيز يصبح
١١١ الواقع المعيش مبهماً. لقد اختزلت أفريقيا فى الإدراك الغربى والصور الذهنية المتسقة
١١٢ إلى مجرد صور تليفزيونية تمثل طفلا هزيلا من اللاجئين وهو يتضور جوعاً بين
١١٣ أم تشرف على الموت أو صور الحرب الأهلية فى كثير من المناطق الأفريقية.
١١٤ بينما يوجد خطأ معين. فمن المقطوع به أيضا أن هذا الخطأ يرتبط بالممارسة
١١٥ السياسية وبعملية السلطة والحكم فى أفريقيا. بيد أن التساؤل المحورى فى هذا
١١٦ الصدد هو كيف يمكن تفسير ذلك؟

إن الإدراك الغربى للوضع الراهن فى أفريقيا قد سيطر عليه المنظور التشاؤمى الذى
يلقى باللائمة على عوامل داخلية نابعة من الواقع الأفريقى ولعل رؤية الدبلوماسية

الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا تتمثل فى غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسى والاجتماعى الأفريقى الراهن. وعلى سبيل المثال تعتمد استراتيجيات التنمية المقترحة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشكل أساسى على آراء ووجهات النظر المتغيرة للاقتصاديين والخبراء الفنيين الذين يعملون لحساب هذه الهيئات الدولية المانحة. لقد أخفقت برامج وسياسات التنمية المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين فى تفسير الأزمة الراهنة. ومن ثم كانت وصفة العلاج غير ناجحة. إن سياسات التحرر الاقتصادى التى أصبحت من قبيل الموضة السائدة فى أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة لم تحقق أى نجاحات يعند بها بل إنها قوبلت بانتقادات عنيفة تم بلورتها فى صياغة فكرية متناسقة من خلال ما يسمى بالبديل الأفريقى للتنمية.

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسى فى أفريقيا منذ إعلان الاستقلال السياسى وتحقيق المملكة السياسية التى نادى بها كوامى نكروما تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متميزة. فإذا ذهبنا لمذهب جون وايزمان John Wise-man فى تقسيمه لمراحل التطور السياسى والاجتماعى فى أفريقيا منذ فترة تصفية الاستعمار، لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل أساسية (١٧).

أولها: المرحلة المبكرة والتى تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطنى. فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية فى معظم الدول الأفريقية

(16) Kaplan, The Coming Anarchy How scarcity, crime, overpopulation, tribalism, and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet, The Atlantic Monthly, February 1994, page 1- 8.

(17) John A. Wiseman, «The rise and fall and rise (and fall?) of democracy in sub Saharan Africa,» in: David Potter et al. (eds.), Democratization, Cambridge: Polity press, 1997, pp 278- 291.

الأمريكي روبرت كابلان حول القوضى القادمة فى أفريقيا
نقول (١٦)

الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا تتمثل فى غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسى والاجتماعى الأفريقى الراهن. وعلى سبيل المثال تعتمد استراتيجيات التنمية المقترحة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشكل أساسى على آراء ووجهات النظر المتغيرة للاقتصاديين والخبراء الفنيين الذين يعملون لحساب هذه الهيئات الدولية المانحة. لقد أخفقت برامج وسياسات التنمية المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين فى تفسير الأزمة الراهنة. ومن ثم كانت وصفة العلاج غير ناجحة. إن سياسات التحرر الاقتصادى التى أصبحت من قبيل الموضة السائدة فى أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة لم تحقق أى نجاحات يعند بها بل إنها قوبلت بانتقادات عنيفة تم بلورتها فى صياغة فكرية متناسقة من خلال ما يسمى بالبديل الأفريقى للتنمية.

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسى فى أفريقيا منذ إعلان الاستقلال السياسى وتحقيق المملكة السياسية التى نادى بها كوامى نكروما تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متميزة. فإذا ذهبنا لمذهب جون وايزمان John Wise-man فى تقسيمه لمراحل التطور السياسى والاجتماعى فى أفريقيا منذ فترة تصفية الاستعمار، لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل أساسية (١٧).

أولها: المرحلة المبكرة والتى تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطنى. فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية فى معظم الدول الأفريقية

السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي. ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات مهمة وذلك على النحو التالي:

• أنها انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذي سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى grand theory، والقول بإمكانية تحليل جميع الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن. ومن الدراسات المبكرة التي تعبر عن هذا الاتجاه دراسة ديفيد أبتير David Apter عن غانا عام ١٩٥٧، ودراسة جيمس كولمان James Coleman عن نيجيريا عام ١٩٥٨ (١٨).

• تم اختزال واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية الأفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة مثل النظم التسلطية Authoritarianism (دراسة كرستيان بوثلوم عام ١٩٧٩) والنظم الأبوية atrimonialism دراسة ميدراد عام ١٩٨٢)، ونظم الحكم الشخصي Personal Rule (دراسة جاكسون وروسبرج عام ١٩٨٢)، ونظم الوقف Prebendalism (دراسة جوزيف عام ١٩٨٨) ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليغاركيات العسكرية باعتبارها نظمًا تسلطية غير ديمقراطية.

• تعرض منظور التنمية والتحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت

(١٨) لقد عالج الباحث هذه القضية في أكثر من موضع آخر، انظر على سبيل المثال: حمدي عبد الرحمن حسن، «السياسة المقارنة: نحو نموذج معرفي جديد، تقويم ودراسة للحالة الأفريقية، المنارة (المفرق: جامعة آل البيت)، المجلد ٥، عدد ٣، يوليو / تموز ٢٠٠٠، حمدي عبد الرحمن، «التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة»، النهضة، عدد ٢، يناير ٢٠٠٠.

السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي. ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات مهمة وذلك على النحو التالي:

• أنها انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذي سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى grand theory، والقول بإمكانية تحليل جميع الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن. ومن الدراسات المبكرة التي تعبر عن هذا الاتجاه دراسة ديفيد أبتير David Apter عن غانا عام ١٩٥٧، ودراسة جيمس كولمان James Coleman عن نيجيريا عام ١٩٥٨ (١٨).

تم اختزال واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية الأفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة مثل النظم التسلطية Authoritarianism (دراسة كرستيان بوثلوم عام ١٩٧٩) والنظم الأبوية atrimonialism دراسة ميدراد عام ١٩٨٢)، ونظم الحكم الشخصي Personal Rule (دراسة جاكسون وروسبرج عام ١٩٨٢)، ونظم الوقف Prebendalism (دراسة جوزيف عام ١٩٨٨) ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليغاركيات العسكرية باعتبارها نظمًا تسلطية غير ديمقراطية.

تعرض منظور التنمية والتحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت

(١٨) لقد عالج الباحث هذه القضية في أكثر من موضع آخر، انظر على سبيل المثال: حمدي عبد الرحمن حسن، «السياسة المقارنة: نحو نموذج معرفي جديد، تقويم ودراسة للحالة الأفريقية، المنارة (المفرق: جامعة آل البيت)، المجلد ٥، عدد ٣، يوليو / تموز ٢٠٠٠، حمدي عبد الرحمن، «التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة»، النهضة، عدد ٢، يناير ٢٠٠٠.

(19) Adebayo O. Olukoshi & Liisa Laakso, Challenges to the Nation - Sale in Africa, Nordic Africa Institute, May 1996.

(20) William Tordoff, Government and Politics in Africa, Indiana: Indiana University Press; 4th edition, February 2003.

هو: هل يمكن الحديث عن نظم سياسية أفريقية أم نظم سياسية فى أفريقيا؟ كما أشارت الدراسة فى موضع سابق.

لقد حاولت بعض الاتجاهات الأفريقية فى الدراسة الإجابة عن السؤال السابق من خلال ضبط عملية التعميم وقصرها على القواسم المشتركة فقط. وعادة ما يتم تحديده هذه القواسم من خلال تكرار حدوثها مثل الانقلابات العسكرية ونظام الحزب الواحد والفساد السياسى وهلم جرا. ويأتى فى سياق هذه الإشكالية كذلك محاولة تنميط النظم السياسية الأفريقية فى وصف واحد مثل نظام الحكم الشخصى والأبوية الجديدة، وسياسات ملء البطون .. ولا يخفى أن النظم السياسية الأفريقية أكثر اتساعا من هذا الحصر التعسفى. وربما تكون ناعومى خازان على حق حينما عبرت عن هذه الإشكالية بقولها إن كلا من منظور أفريقيا واحدة، والمنظور القائل بوجود أكثر من أفريقيا لا يصلحان للتعامل مع واقع التنوع فى السياسة الأفريقية.

الإشكالية الثانية: تتعلق بحدود العلاقة بين الخصوصية والعالمية فى دراسة النظم السياسية الأفريقية. فقد ثار جدل واسع فى الدوائر العلمية والأكاديمية حول "منهج التناول". وكان رأى الراجح يركز على منظور الخصوصية الأفريقية. على أن أحد الاتجاهات الحديثة ولاسيما بين المستفرقين تؤكد على منظور العالمية وترى أنه لا توجد خصوصية إفريقية للسياسة. فالبحث عن بعد الخصوصية الأفريقية ينبغى ألا يكون على حساب ما هو مستهدف فى التحليل السياسى بوجه عام.

وتجدر الإشارة إلى أن اقترابات دراسة العولمة الجديدة أفريقيًا قد طرحت الإشكالية مجددا ولكن على مستوى علم السياسة الأفريقى بشكل عام حيث طالب عدلى جينادو الرئيس السابق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين أفريقيا وعلم السياسة الغربى بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربى من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافى. ويتطلب ذلك أيضا أن يعيد علم السياسة الغربى رؤيته فى التعامل مع المناطق الحضارية الأخرى.

الإشكالية الثالثة: ترتبط بالصور الذهنية السائدة والقوالب الجامدة الخاصة

عن هذه الإشكالية. فالاتجاه التشاؤمى الذى يعبر عنه تيار Afropos-، الذى أطلق عليه كابلان "سياسات الفوضى" الحروب، لا يهتم، نعربة البيئة، انهيار الدولة.. الخ. أما الاتجاه الثانى فإنه يرمى إلى حلال تطبيق سياسات الإصلاح السياسى والاقتصادى. أو أنه يعبر عن الرغبة المثالية لتحقيق نهضة أفريقيا^(٢١).

والإشكالية الرابعة: وهى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا. إذ يلاحظ غياب الرؤية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسى والاجتماعى الأفريقى الراهن.

الأمور ذات الدلالة الواضحة فى هذا السياق أننا حينما بحثنا على "مات الدولية" (الإنترنت) وقواعد البيانات المتاحة عليها عن العناوين "العلم السياسية الأفريقية" (African political systems) أو Political Systems، لم يظهر فى عرض النتائج سوى الكتاب الذى حرره كل من Evans-Pritchard & عن النظم السياسية الأفريقية من منظور ذلك فى عام ١٩٤٠. وحينما وسعنا دائرة البحث باستخدام كلمات African politics، والسياسة والحكم فى أفريقيا كانت نتائج البحث متنوعة المنظور الغربى فى تعامله مع قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا إما من دراسة الحالة ومحاولة استخلاص نتائج عامة، أو من خلال تناول قضايا مثل النظام الحزبى والقيادة السياسية والفساد والعسكريين وغيرها.

والإشكالية الخامسة: تنبع من هيمنة النظرة الأيديولوجية على دراسة السياق العلمى السياسى والاجتماعى فى أفريقيا. فمعظم الدراسات التى قدمها هؤلاء أهملت خبرة ما قبل الاستعمار وحاولت استخلاص الدروس من

(٢١) هو لاهومبيكي رئيس جنوب أفريقيا عن مشروع "النهضة الأفريقية" ويروج له منذ أن كان نائبا للرئيس، الفار فى ذلك: حلمي شعراوي، مشروع مبيكي للنهضة الأفريقية، اليسار، عدد ١١١، مايو ١٩٩٩، ص ٨١-٨٤.

التحليل السياسي لمختلف قضايا السياسة والحكم في أفريقيا تحتاج عقلا منفتحا قدر المستطاع. وتلك العملية تستند بصفة أساسية، من وجهة نظرنا، على مقولتين حاكمتين: الأولى هي نقطة الانطلاق الصحيحة للتحليل تاريخياً ومفاهيمياً حيث يصبح السؤال المحورى والحالة هذه هو من أين نبدأ؟ أما المقولة الثانية فهي تطرح السؤال: كيف نبدأ وبأى المفاهيم؟

الإشكالية السادسة: ترتبط بقضية الأجندة البحثية التي تحدد أولويات الدراسة فى النظم السياسية الأفريقية. فالتحولات المعرفية والمنظورية التي شهدتها حقل السياسة المقارنة انعكست دون أدنى شك على اهتمامات البحث والدراسة فى الحالة الإفريقية. وعلى سبيل المثال فإن قضية التنمية ومنظور التحديث السياسى قد تركت مكانها فى المناظرة الأفريقية منذ منتصف الثمانينيات ليحل محلها فكر التكيف الهيكلى على المستوى الاقتصادى والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسى. بل إن الموضوعات التي تمت دراستها فى الغرب قديما مثل تأثير الأوضاع الاقتصادية على توجهات التصويت لدى الناخبين، وتأثير الانفتاح السياسى على الانقاسامات

(٢٢) ثمة جهل واضح تجاه الحضارة الأفريقية القديمة بترانها المعرفي البالغ الثراء وإذا أخذنا على سبيل المثال «جامعة سانكور» بمدينة تمبوكتو لوجدنا أنها كانت بمثابة مدرسة علمية، اختلفت تماماً في تنظيمها وبنيتها التعليمية عن جامعات أوروبا خلال القرون الوسطى. فهي لم تعرف نظم الإدارة المركزية، وسجلات الطلاب، أو مناهج محددة من الدراسة، وبالأحرى كانت مكونة من عدة مدارس أو كليات مستقلة تماماً، يدير كلأ منها ناظر أو إمام. وكان الطلاب يتلقون تعليمهم علي يد معلم واحد، وعقدت الفصول الدراسية في فناءات المساجد أو المساكن الخاصة. وقد ركزت هذه المدارس بشكل أساسي علي تعليم القرآن، بالرغم من أن الدراسة اشتملت أيضا علي حقول معرفية أخرى مثل المنطق، وعلم الفلك، والتاريخ. وقد ألف العلماء كتبهم الخاصة كجزء من نموذج اجتماعي اقتصادي مستند علي المنح الدراسية. وقد شكلت عملية بيع وشراء الكتب تجارة مربحة احتلت المرتبة الثانية بعد تجارة الملح الذهبية. وظهر من بين العلماء والمحاضرين أحمد بابا. وهو مؤرخ مبرز في تاريخ السودان وله العديد من الأعمال الأخرى.

المداخل والأطر النظرية لدراسة السياسة الأفريقية

المبحث أن يدرس التطور الذى لحق بالاقترابات والأطر النظرية لدراسة النظم السياسية الأفريقية بمعزل عن التطور العام الذى شهدته المقارلة منذ الثورة السلوكية. فقد تبلورت مجموعة من المفاهيم والمناهج مثل التنمية والتحديث، والتحليل الطبقي، والتبعية وذلك من أجل دراسة التطور العام الذى تشهده بلدان الجنوب. على أنه منذ نهاية أعوام السبعينيات لم يهاور هذه المداخل التي اعتبرت غير ملائمة لفهم التحولات الجذرية التى يشهدها بلدان الجنوب. ومن أبرز الأطر والمداخل النظرية الحديثة التى ظهرت فى هذا المجال ثلاث منها على قدر كبير من الأهمية وهى: مدخل التحول الديمقراطى، مدخل النظم السلطوية، ومدخل الاقتصاد السياسى الجديد والتكيف الهيكلى. وعلى الرغم من الترابط النظرى والواقعى بين هذه المداخل إلا أن لكل منها أطروحاته النظرية التى قدمها لفهم النظم السياسية. ويمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة فى دراسة النظم السياسية أن نضيف مدخلا رابعاً هو إدارة الصراعات الإثنية.

١. التحول الديمقراطى:

يمكن القول بصفة عامة إن النظم السياسية الأفريقية شهدت تحولات متسارعة منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضى. إذ أنه خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢، وفى أعقاب أعمال احتجاج جماهيرية وضغوط دولية قام بها المجتمع الدولى، شهدت ستة عشر دولة من هذه الدول انتخابات ديمقراطية. بل شهدت ست عشرة دولة من هذه الدول انتخابات ديمقراطية تعددية. وهو ما دفع البعض إلى وصف تلك الظاهرة، كما ذكرنا آنفاً، بأنها تمثل موجة الاستقلال أو التحرر الثانى لأفريقيا (٢٣).

(23) Michael Bratton, Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*, Cambridge University Press, 1997.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا يرى كثير من الباحثين أن النتائج هي جد ملغزة وغير واضحة. فثمة تزايد نحو العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها مثال ذلك ما حدث في النيجر وبوروندي والكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل. أضف إلى ذلك فإن بعض الدول الأفريقية لا تزال تعاني من أعمال العنف والصراع الداخلي مثلما هو الحال في سيراليون والسودان والصومال وأنجولا ورواندا وبوروندي والكونغو. ولا يخفى أن الآثار المترتبة على هذه التحولات العنيفة هي بحق مدمرة لمكانة أفريقيا في النظام الدولي الجديد وتدفع إلى التشاؤم حول المستقبل، بل أنها تدفع بكثير من الأفارقة إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد مسألة ترفيه وأن المطلوب هو نمط أفريقي من الديمقراطية الشعبية يختلف تماما عما هو متعارف عليه في الغرب الرأسمالي.

وتشير بعض دراسات التحول الديمقراطي في أفريقيا إلى أن نظام الحزب الواحد تم استبداله بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع يمثل بعضها مصالح "الطبقة السياسية الجديدة". وتحرص هذه النخب الجديدة أو الذئاب الصغيرة Young wolves على تكديس الثروة والحصول على السلطة من أجل السلطة تماما مثل الجيل القديم من النخب الأفريقية الحاكمة. بل أنه في بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم وذلك تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة.

واستنادا إلى ما سبق فقد أضحت الأطر والمداخل والمفاهيم النظرية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي تسيطر على كثير من اتجاهات دراسة النظم السياسية الأفريقية وهو ما جسده العديد من الدراسات العلمية التي تناولت ظاهرة "الدمقرطة" في أفريقيا من مختلف أبعادها. ويمكن أن نشير إلى العناصر الأساسية في اتجاهات الدراسة والتحليل للنظم السياسية الأفريقية من خلال منظور الديمقراطية على النحو التالي :

* استمرار المناظرة حول طبيعة النظام الديمقراطي الأمثل لأفريقيا. وعلى الرغم من أن تلك المناظرة قديمة العهد وأثيرت لأول مرة خلال مرحلة تصفية الاستعمار فإنها

أبعاد جديدة مع تغير طبيعة النظام الدولي والتبشير بمقولات نهاية
المشروع الليبرالي الغربي. ويسيطر على هذه المناظرة اتجاهان رئيسيان
المهرالي الجديد والذي يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات
تطور ديمقراطي حقيقي في أفريقيا ومن ذلك: احترام حقوق الإنسان
والشفافية والمساءلة والشفافية في الشؤون العامة وإعلاء حكم القانون، وإعلاء
حرية صنع القرار، وحرية الأسواق والإصلاح الاقتصادي، وإنهاء
السلطة من قبل الدولة في شتى المجالات. وثانيهما الاتجاه الحضاري
العمولة والليبرالية الجديدة إذ يرى أصحاب ذلك الاتجاه أنه
أفريقيا سوى بانكفائها على الذات والعودة إلى تقاليد الحضارية
الشعبية في جهود التنمية. وتستند تلك الرؤية على التقاليد
التي كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار الأوروبي. ويعيد هذا الاتجاه
الاستقلال حينما طرح جدل نظري بشأن "الاشتراكية
أفريقيا حقيقياً للتنمية والديمقراطية (٢٤).

تقدم العديد من المصطلحات والمفاهيم للتعبير عن حقيقة التغير والتحول
الأساسية الأفريقية منذ نهاية أعوام الثمانينيات. فقد اهتم البعض بدراسة
السلطة Transition from Authoritarianism حيث يتم التمر
وإصلاح التحول من الحكم التسلطي. واهتم بعض ثان، مثل جون
الأساسية التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية ولاسيما في
أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه المفكر النيجري الراحل كلود ايك، انظر :

Ake, "globalization, multilateralism: the political and social framework",
New York: Macmillan press, 1998.

قال من يشكك في جدوى العودة للتراث الثقافي والحضاري التقليدي لأفريقيا نظراً ل
والأولوية، انظر مثلاً :

oder, "good government and traditional African political philosophy",
of the Hanyok of the Congo", the journal of modern African studies,
No. 3, 1998, pp 483 - 507.

ولا يخفى أن استخدام هذا المفهوم يعنى من وجهة نظر هؤلاء أن عملية التحول التى تشهدها النظم السياسية ليست بالضرورة دائمة أو واحدة الاتجاه صوب الأمام. ويميز بعض ثالث بين التحول نحو الليبرالية Liberalization وبين التحول نحو الديمقراطية Democratization ، وإن كان هناك من يستخدم مفهوم التطور الديمقراطى - Demo cratic Development لوصف هذه التحولات.

وأيا كان الأمر وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والأصول المعرفية التى ينطلق منها كل كاتب وباحث فى الشؤون الأفريقية فإن هذه المفاهيم آنفة الذكر وغيرها إنما تعبر عن عملية التحول التدريجى التى شهدتها النظم السياسية الأفريقية وتتمثل ملامحها فى إجراء انتخابات تعددية، وإنشاء أحزاب سياسية، والقيام بإصلاحات دستورية، وذلك بغض الطرف عن جدوى وعمق هذه الإصلاحات فى المجتمعات الأفريقية.

* تقديم إطار تفسيرى لديناميات التحول الديمقراطى فى النظم السياسية الأفريقية. وقد ركز هذا الإطار على القضايا التالية:

(١) تحليل العوامل الداخلية والخارجية التى تشكل بنية التحول الديمقراطى.

إذ تم التركيز على الضغوط الشعبية الداخلية والمشروطية السياسية المفروضة من الخارج. ويلاحظ أن هذه العوامل وغيرها أعطيت أوزاناً نسبياً مختلفة بحسب التوجه الفكرى لكل باحث على حدة، وكذلك بحسب طبيعة عمليات التحول الديمقراطى فى كل حالة أيضاً.

(ب) تحديد أنماط التحول ومساراته فى النظم السياسية الأفريقية. وتكاد تتفق معظم أدبيات التحول الديمقراطى على الأنماط السبعة الآتية: المؤتمر الوطنى، التغيير الحكومى عبر الانتخابات الديمقراطية، والتحولات الانتقائية بشكل اتفاقى بين النخبة الحاكمة، والتحول الموجه من أعلى، والإصلاحات التدريجية، والتحول المشروط، والعصيان المسلح المفضى إلى إجراء انتخابات تعددية.

وفيهما. ويلاحظ أن عملية التقويم اشتملت على بعدين أساسيين أولهما إيراد...
...أفريقية وحقيقة
العلاقات المدنية العسكرية، والصراعات الاثنية، والتردى الاقتصادى، والتهميش فى
... الخ. وثانيهما يتمثل فى طرح رؤى استشرافية لمستقبل التحول
... أفريقيا. ويمكن فى هذا السياق أن نميز بين اتجاهات فكرية حديثة تعكس نفس
... الثانية التى تسود بين التيارين التشاؤمي والتفاؤلي فى دراسة الأزمة الأفريقية الراهنة.

ومع ذلك فإنه باستثناءات محددة يكاد يتفق تيار "الدمقرطة" فى دراسة النظم
... السياسية الأفريقية على أن التحولات التى شهدتها هذه النظم أفضت إلى إقامة نظام
... عليه ريتشارد جوزيف اسم الديمقراطية الافتراضية. Virtual Democracy
... هذا النظام بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية فى جوهره
... تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التى أملتتها
... المرحلة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة.

* تعدد الاقترابات النظرية والمنهجية المستخدمة فى دراسة "الدمقرطة" فى أفريقيا
... فى هذا السياق الإشارة إلى الاقترابات التى تركز على العوامل الداخلية فى
... تلك التى تركز على العوامل الخارجية أو الدولية فى تفسير التحول من جهة
... الاقترابات السياسية فى مواجهة الاقترابات الاقتصادية من جهة أخرى. وقد طو
... فان دى وال ما يسمى بالاقتراب السياسى المؤسسى حيث يتم التركيز على
... المؤسسات المؤسسية للنظم السياسية التى تسبق عملية التحول، وكذلك أنماط السلوك
... السياسى أثناء التحول.

ومن الناحية المنهجية نستطيع أن نميز بين اتجاهات ثلاثة فى دراسة "الدمقرطة"
... التحول فى دولة واحدة ومناق
... حيث ديناميات التحول ونتائجه. وعلى سبيل المثال فقد خصص
... Africa today أحد أعدادها لبحث عملية التحول الديمقراطى فى ك
... ريتشارد ساند بروك عمليات التحول فى ست حالات
... مستقبلها.

٢- الاقتصاد السياسي والتكيف الهيكلي:

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلي في أفريقيا على نطاق واسع أوائل الثمانينات وذلك بعد أن عانت الاقتصاديات الأفريقية من أزمات متلاحمة. ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الانخفاض المتسارع في معدلات النمو والإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون، وتردى البنية الأساسية، وانخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد، وذلك بالإضافة لمظاهر أخرى. وقد هدفت برامج الإصلاح التي طرحت من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأفريقية وإعادة هيكلة أساس التوزيع الرأسمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي (وذلك بحسب مؤيدي هذه البرامج) إن تالهرات برامج التكيف الهيكلي ليست مقصورة على الاقتصاد فقط وإنما تشمل جميع قطاعات المجتمع، الأمر الذي جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق، لأنها أصبحت تمثل مدخلاً مهماً لدراسة النظم السياسية الأفريقية ولاسيما فيما يتعلق بمسألة الإنجاز والتنمية. ويمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في أفريقيا أن نميز بين التيارات والمواقف الفكرية المتباينة وذلك على النحو التالي (٢٥):

(أ) يرفض البعض وجود ليبرالية اقتصادية حقيقية في أفريقيا حيث إن الأمر بعيد، وباستخدام تعبير كلافام Clapham إكراه أفريقيا على تطبيق تكنولوجيا ذات مصداقية عالمية. وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن "أى تحليل منطقي ومعقول لعملية التكيف في أفريقيا حتى الآن تصل إلى نتيجة واحدة مفادها: أن العملية فشلت في إرساء دعائم نمو حقيقى وتنمية مستدامة.

) Michael Chege, "The State and Economic Reform in Africa: A Review Article," African Studies Quarterly, 4 (3): 3. 2000.

من مای وماسى عن تقويم تجربة التحول في تشاد. وثانياً الاقتراب الكمي والاعتماد على المؤشرات. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاقتراب دراسة براتون ودي وال حيث قاما بجمع بيانات عن (٤٧) دولة أفريقية جنوب الصحراء باستخدام (٩٩) متغيراً. وقسمت هذه البيانات إلى جزئين يضم الأول بيانات عن خصائص النظم السياسية منذ الاستقلال وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩. أما الجزء الثانى فإنه يشير إلى ديناميات التحول طيلة خمس سنوات فقط (١٩٩٠-١٩٩٤). قد تم تحديد عملية تحول النظام إجرائياً بواسطة ثلاثة مفاهيم هي الاحتجاج الشعبى والليبرالية السياسية والديمقراطية. وثالثاً الاقتراب الدستوري: وعلى الرغم من قدم هذا الاقتراب في دراسة علم السياسة ما قبل السلوكى فإن بعض التيارات الفكرية داخل اتجاه "الديمقراطية" في دراسة ديناميات التحول النظمي ركزت على المدخل الدستوري والتحقيق الإصلاحات الدستورية. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاقتراب دراسة Mbako الذى استخدم فيها مصطلح الهندسة الدستورية Constitutional Engineering فى دراسة التحول.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن اتجاه التحول الديمقراطى فى دراسة النظم السياسية الأفريقية وبغض النظر عن طبيعة الانحيازات الفكرية والأيدىولوجية المحمل بها فإنه طرح مجالات اهتمام جديدة فى دراسة التحول كما أنه أعاد الاعتبار لبعض القضايا التي أهملت أو احتلت مكانة دنيا فى الأجندة البحثية عند دراسة النظم السياسية الأفريقية ومن ذلك:

- إعادة الاهتمام لمفهوم الدستورية والحكم الدستورى وذلك بعد إهمالها فى عهد الحزب الواحد أو الحكم العسكرى أو النظم السلطوية الأخرى غير الحزبية.
- تصاعد الاهتمام بدراسة المجتمع المدنى باعتباره ممثلاً للكفاح الشعبى فى مواجهة السلطوية السياسية.
- إحياء الدور الذى تقوم به البرلمانات وذلك بعد سنوات طويلة من التهميش.

الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقاً لمنطق المشروطة مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

وأيما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدي لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي في أفريقيا ومن ثم قد تفضي إلى إضعاف قدرته على حشد المواليين له.

(ج) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك والصندوق. ومن أبرز تلك الشروط، تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية، وتحرير الصادرات والواردات، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التي تحقق أرباحاً. وعليه فقد ظهر اتجاه فكري قوى يعارض هذه السياسات ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التي سوف تدفع الثمن باهظاً من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة في هذه السياسات والمشار إليها آنفاً.

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلي من جانب مؤسسات بريتون وودز Bretton woods على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة. ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقى باللوم في تخلف أفريقيا وأزمته الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقاً لأوسايو كلي فإن "القوضى الاقتصادية في أفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم وإنما هي من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته ويصلح ما أفسدته يده".

ويمكن أن نرجع الجدل الفكري والنظري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلي وآثارها المختلفة على المجتمع الأفريقي إلى وجود مدرستين فكريتين هما: مدرسة

أولاً مدرسة "الاقتصاد السياسي" الليبرالي الجديد / الاختيار العام،

من المستقرين ولا سيما المتمركزون منهم في جامعات أمريكا الشمالية والوسطى. هذه المدرسة السياسية الجديدة في دراسة قضايا التنمية الأفريقية ويقوم هذا المنظر الاقتصادي محوري مسفاده أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة. ويرى هذا المنظور في جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطية هي الحرية الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق. وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في السنوات ما بعد الحرب الباردة.

تظهر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبارها من الأمثلة عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود أفريقيا. فقد فشلت هذه الدولة في إخراج وظيفتها التنموية وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف وغير المنهجي في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص. كما أنها الإدارية والبيروقراطية، وهيمنة شبكة من المتفعين وتحالف حضري على النخب المختلفة وذلك في مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفي، ومركزيتها المفرطة في تجميعها للمبادرات الخاصة المحلية، وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع.

وأما في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدولة بأنها هشاشة وأبوية. ومثل هذه الأوصاف تخدم الصورة الذهنية السائدة عن الدول الأفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي. وعليه فقد استغل البنك الدولي هذه الصورة للتأكيد على أن الدولة في أفريقيا غير فعالة وغير شرعية (٢٦).

26) Thandika Mkandawire, "Crisis Management and the Making of Choices in Democracies, in: R. Joseph (Ed), State, Confoict, and Democracy in Africa, London: Lynne Rienner, 1999, p. 119.

الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنتاج استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقاً لمنطق المشروطة مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

وأياً ما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدي لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي في أفريقيا ومن ثم قد تفضي إلى إضعاف قدرته على حشد المواليين له.

(ج) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك والصندوق. ومن أبرز تلك الشروط، تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية، وتحرير الصادرات والواردات، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التي تحقق أرباحاً. وعليه فقد ظهر اتجاه فكري قوى يعارض هذه السياسات ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التي سوف تدفع الثمن باهظاً من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة في هذه السياسات والمشار إليها آنفاً.

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلي من جانب مؤسسات بريتون وودز Bretton woods على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة. ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقى باللوم في تخلف أفريقيا وأزمته الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقاً لأوسايو كلي فإن "الفوضى الاقتصادية في أفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم وإنما هي من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته ويصلح ما أفسدته يده".

ويمكن أن نرجع الجدل الفكري والنظري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلي وآثارها المختلفة على المجتمع الأفريقي إلى وجود مدرستين فكريتين هما: مدرسة

مدرسة "الاقتصاد السياسي" الليبرالي الجديد / الاختيار العام،

من المستقرين ولا سيما المتمركزون منهم في جامعات أمريكا الشمالية. والاقتصاد السياسي الجديد في دراسة قضايا التنمية الأفريقية ويقوم هذا المنظور على أساس محوري مفاده أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة. ويعزى هذا المنظور في جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطية وحرة الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق. وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف مرات ما بعد الحرب الباردة.

أما أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبار أن الدولة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود أفريقيا. فقد فشلت هذه المدرسة في إظهار وظيفتها التنموية وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف وغزوها في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص. وإدخالها الإداري والبيروقراطي، وهيمنة شبكة من المتفعين وتحالف حضري على رأسها المختلفة وذلك في مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفي، ومركزيتها المفردية مع تجاهلها للمبادرات الخاصة المحلية، وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع.

وأما في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدولة بأنها هشّة وأبوية. ومثل هذه الأوصاف تخدم الصورة الذهنية السائدة عن الدول الأفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي. وعليه فقد استغل البنك الدولي هذه الصورة للتأكيد على أن الدولة في أفريقيا غير فعالة وغير شرعية (٢٦).

26) Thandika Mkandawire, "Crisis Management and the Making of Choices in Democracies, in: R. Joseph (Ed), State, Confoict, and Democracy in Africa, London: Lynne Rienner, 1999, p. 119.

على عكس ما ذهب إليه أصحاب الرؤية الماركسية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي فإن أصحاب الرؤية الراديكالية يرون عدم ضرورة تلازم مسار التكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي والحكم الديمقراطي في المجال السياسي.

وقد عبر عن هذا الموقف كتاب مختلفون يجمعهم الإطار الراديكالي الفضفاض (٢٧).

فأولاً هناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساساً من نموذج الإصلاح الليبرالي الجديد. ويرى بعض ثان أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلي وفشلها في تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية لنظم الحكم في الدول الأفريقية والتي اتسمت دوماً بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعماري أو ما بعده في سنوات الاستقلال.

والأكثر من ذلك هناك من أقام علاقة ارتباطية بين التكيف الهيكلي والتسلطية السياسية من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية للصندوق والبنك في بداية تطبيق هذه البرامج في أفريقيا. إذ إن تلك الاستراتيجيات تنطوي على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التي كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة. وفي بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية.

وعلى أية حال يذهب كل من باترك شابال وجان باسكال ديلاوز إلى القول بأنه قد تمت "أفرقة" التكيف الهيكلي بحيث تم تطويره لخدمة النظم الأبوية. وعليه فإن فشل التكيف الهيكلي قد لا يعزى بالضرورة إلى عيوب خطته وبرامجه، على الرغم من كثرتها، وإنما يرتبط بنجاح النخب الحاكمة في التكيف مع سياسات التكيف وذلك

(27) I. Hussain, "structural Adjustment and the Long Term Development of Sub-Saharan Africa." In: R. Van Der Hoeven, and F. Van Der Kraaij. eds., *Structural Adjustment and Beyond in Sub-Saharan Africa*, The Hague, Netherlands, Ministry of Foreign Affairs, 1994.

والأكثر من ذلك هناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساساً من نموذج الإصلاح الليبرالي الجديد. ويرى بعض ثان أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلي وفشلها في تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية لنظم الحكم في الدول الأفريقية والتي اتسمت دوماً بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعماري أو ما بعده في سنوات الاستقلال.

٢. العولمة

إن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد، ونهاية النهايات: نهاية التاريخ، ونهاية الأيديولوجيا، ونهاية الدولة القومية، ونهاية الحرب. وقد خضعت العولمة لجدل فكري واسع النطاق حيث نظر إليها البعض على أنها أمركة العالم (العولمة = الأمركة)، في حين نظر إليها البعض الآخر على أنها العولمة إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمي، بيد أن نفراً غير قليل من الباحثين يركز على المفهوم طابعاً أيديولوجياً صريحاً حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافي وإيديولوجي معين ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق) (٢٨).

ويلاحظ أن المنظور الأفريقي الخاص بالعولمة يعبر عن مواقف ومشاعر مختلطة وربما يعزى ذلك في رأى البعض إلى عوامل أربعة أساسية:

أولها، أن تجليات العولمة ظهرت في سياق أزمة أوروبا الشرقية، وعليه فقد نظر إليها

(٢٨) إن تجليات العولمة في إعلاء شأن السوق الحرة، والمبادرة الفردية، والعمل الحر والمنافسة عديمة الرحمة وسيادة منطق البقاء للأصلح لكي تصبح، مرة أخرى، كما حدث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، المعيار الأساسي للنجاح.

على برامج التكيف الهيكلي وسعى المدافعون عنها إلى شرح تجارب التنمية الآسيوية الناجحة باعتبارها نتاج رؤية رأسمالية جديدة للرأسمالية العالمية. وثالثها: دور اليابان في المثلث الرأسمالي الجديد (أمريكا الشمالية + أوروبا + اليابان) قد كرس الإيمان لدى الكثيرين بحتمية العولمة. ورابعها: أن تكنولوجيا المعلومات و"أمركة" السياسة الدولية من خلال المشروطية السياسية وأيديولوجية التحول الديمقراطي أفضت إلى وحدة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

ويمكن القول إن أولى المحاولات التي نظرت إلى العولمة من منظور إفريقي خالص جاءت من سمير أمين الذي استمر في نهجه الناقد للنظام الرأسمالي العالمي. كما أن كلود ايك ناقش من جانبه طبيعة النظام الدولي في سياق التهميش المتزايد لأفريقيا. ويحتاج ايك بأن الغرب لم يعد بحاجة إلى المواد الخام الأفريقية نظرا لتطوره بدائل صناعية لهذه المواد.

وأياً كان الأمر فإن العولمة أضحت تشكل أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الأفريقية ويمكن من الناحية المعرفية والمنظرية أن نميز بين ثلاثة اقترابات أساسية تتنازع السيادة على دراسة العولمة أفريقياً: أول هذه الاقترابات يمكن أن نطلق عليه الاقتراب الدفاعي، والذي يرى في العولمة أفقاً عصرياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله. ويرجع هذا الإطار التحليلي إلى بداية أعوام الثمانينات بعد فشل تجارب الديمقراطية الاجتماعية والعودة إلى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة. وطبقاً لهذا الاقتراب يعد الأفراد والأسواق محور عملية الانتقال إلى الحداثة. وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه المدافع عن تيارات العولمة الجديدة يرون أن تدخل الدولة قد قلص بشكل مستمر من حرية الأفراد وإبداعاتهم في شتى المجالات، الأمر الذي يعني أن الأسواق وحدها هي القادرة على إطلاق العنان للمبادرات الخاصة بالأفراد والتنظيمات الاجتماعية.

وينظر الاقتراب الثاني الذي يوصف بأنه وظيفي إلى العولمة باعتبارها نتاج التطور الحديث في الرأسمالية العالمية، ورغبة قوى الاحتكار الرأسمالي الكبرى في تجاوز

الاحتكار الرأسمالي الجديد، وإحدى اتجاهات هذا الاتجاه أن تحرير الاقتصاد من الإهمال يؤدي إلى زيادة تهميشها في النظام الدولي، كما أن تحرير التجارة يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاديات الوطنية من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في المجتمع. وعليه فإن الخلاص الوحيد أمام هذه الدول يتمثل في العودة إلى الدور العالمي للدولة والتمسك بالهوية القومية. أما الاقتراب الثالث فإنه يركز على تبعات العولمة للعالم الافتراضي الذي خلقته تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذا الواقع المهدد سوف يحرر الفاعلين والعمليات الاقتصادية من عبء وإشكاليات الحدود والمواجز القائمة بين الدول القومية. كما أن الفضاء الإلكتروني سوف يتخذ طابعاً محلياً في شتى أنحاء المعمورة عبر فروع الشركات متعددة الجنسيات والموظفين والبراء والتجار.

ومصحح دراسة أدبيات العولمة وتأثيراتها على قضايا النظم السياسية الأفريقية عن وجود أربعة ملامح أساسية:

أولاً: العولمة ودراسة قضايا التنمية، فالعولمة في تجلياتها الاقتصادية تعني بروز عمل جديد للاقتصاد الدولي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يتدخل الدول في نشاطه وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات. وقد أثارت الأدبيات على دراسة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية في تهميش القارة الأفريقية. بل إن بعض الباحثين في هذا السياق قد أقام علاقة ارتباطية بين العولمة وإحلالها مشروعاً غريباً للهيمنة وبين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات هريتون وودز على أفريقيا.

ثانياً: العولمة ودراسة التحول الديمقراطي، إذ أفضى تيار العولمة إلى التبشير بقيم الرأسمالية السياسية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا ركز البعض على دراسة قضايا التحول الديمقراطي في أفريقيا من منظور العولمة. بيد أنه من الإشارة في هذا السياق إلى عدد من المواقف المتميزة: يربط أولها بين العولمة وقيام جدية التحولات الديمقراطية في أفريقيا وربما يعزى ذلك إلى ازدواجية المعايير

الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة في جميع المجالات وهو الأمر الذي دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدي. ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولمة على قضايا سياسية بعينها مثل دعم المجتمع المدني وتعزيز مفهوم الحكم الصالح.

ثالثاً: العولمة ودراسة قضايا العنف والصراع في النظم السياسية الأفريقية: فقد تم تطوير عدد من الاقتربات النظرية لتحليل وفهم الأشكال الجديدة للصراعات والحروب في أفريقيا. وعلى سبيل المثال فإن كاري كلدور ترى أن الحروب وحالات عدم الاستقرار في أفريقيا ما هي إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية.

وقد أفضى ذلك إلى تراجع السلطة المركزية في الدولة الأفريقية ولاسيما السيطرة على أدوات القهر المادى في المجتمع. كما ظهرت أشكال أخرى للسيطرة والقوة في نفس الوقت الذي تم فيه إضفاء الطابع غير الرسمي على الاقتصاد بما أدى إلى عدم تأمين غالبية المواطنين اقتصادياً واجتماعياً. ولعل أبرز ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة يتمثل في ظهور حركات وتنظيمات اثنية وعرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومى أو ما دون القومى.

استناداً إلى هذا الاقتراب أيضاً فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينات والتسعينات أفضت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء وتهريب الأسلحة والمخدرات. وليس يخاف أن هذا السياق هو الذى يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسى الذى تشهده النظم السياسية الأفريقية.

وقد تم تطوير اقتراب مشابه على يد دوفيلد الذى ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية.

الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة في جميع المجالات وهو الأمر الذى دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدي. ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولمة على قضايا سياسية بعينها مثل دعم المجتمع المدني وتعزيز مفهوم الحكم الصالح.

رابعاً: العولمة ودراسة النكامل القومى في إفريقيا: وعلى الرغم من ارتباط هذا الاتجاه بالدراسة السابقة إلا أن هناك تركيزاً واضحاً من جانب الأدبيات على الآثار المترتبة على العولمة في الدول الأفريقية التي تعاني من أزمة تكامل قومى. ويمكن تفهم مساهمة العولمة في أفريقيا على ضوء أمرين مهمين: أولهما ما يسمى بحق التدخل الدولى فى شؤون الدول الأخرى وثانيهما يتمثل فى مراقبة الاضطهاد الدينى من قبل الولايات المتحدة. وربما يرتبط ذلك بتزايد التأكيد - من جانب مؤيدى تيار العولمة - على قضية الحكم العالمى حيث يوجد فضاء عام كونى مع تعدد الفاعلين الدوليين ما بين دول ومنظمات وجمعيات مدنية الأمر الذى ينال من مفهوم السيادة الوطنية بمعناه التقليدى.

١ إدارة الصراعات الاثنية:

عام الرغم من أن مفاهيم الاثنية Ethnicity والصراعات الاثنية والعلاقات الاثنية كانت بالدراسات الأفريقية منذ البداية فإن خبرة العقد المنصرم شهدت تطوراً كبيراً فلا بد من إعادة التأكيد على مدخل "إدارة الصراع الاثنى" Ethnic Conflict Management فى دراسة النظم السياسية الأفريقية^(٢٩). ويمكن من خلال مراجعة الدراسات الحديثة فى هذا المجال أن نشير إلى التوجهات العامة التالية:

(29) E. Ike Udogu, (ed). The issue of Political Ethnicity in Africa. Aldershot (UK) and Burlington, VT: Ashgate Publishing Compan, 2001; John Hutchinson and Anthony D Smith (eds), Ethnicity Oxford: Oxford University Press, 1996 and E. A. Crawford Young, "Revisiting nationalism and Ethnicity in Africa" (December 2004) James S. Coleman African Studies Center. James S. Coleman Memorial Lecture Series: Paper Nationalism, <http://repositories.cdlib.org/internationalasc/jscmls/Nationalism>.

الحقل المعرفي الجديد الخاص بإدارة الصراع سواء من حيث النظرية أو التطبيق. وعليه أضحي من الصعوبة بمكان الحديث عن صراع إثني معين دون الأخذ بعين الاعتبار كذلك كيفية استجابته لمحاولات التخفيف من حدته أو تسويته بشكل سلمى. واتساقا مع هذا التوجه أضحي التدخل الخارجى فى الصراعات الاثنية مسألة تتسق مع واقع الحياة المعاصرة. إذ لم يعد مقبولا القول بأن الصراع الاثنى المحتدم فى دولة معينة - ولاسيما ذلك النمط من الصراعات الذى يتم التعبير عنه فى شكل مواجهات عنيفة وقمعية - هو شأن محلى داخلى يقتصر على أطرافه المباشرين فقط. وهنا نجد الإشارة إلى التغيرات التى شهدتها النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتأكيدده على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات.

ويلاحظ أن أدبيات إدارة الصراعات الاثنية فى أفريقيا ركزت على القضايا والمحاور الثلاثة الآتية: أولها، دراسة حالات بعينها يكون الصراع الإثني فيها قد وصل إلى حد التأثير على وجود الدولة ذاتها أو أنه يهدد المصالح الحيوية لأطراف ثالثة أو أنه من المحتمل فى مرحلة معينة أن يهدد السلم والأمن فى النظام الإقليمى أو الدولى. ومن أبرز الأمثلة حالات رواندا وبوروندى وسيراليون والكونغو الديمقراطية. **ثانيها**، تحديد أبعاد الهوية الاثنية والتأكيد على أنها - أى الأبعاد - متشابكة ومتداخلة. ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى دراسة فيكتور لوفان التى قدم فيها عرضا نقديا لاتجاهات تعريف الاثنية والصراع الاثنى. **وثالثا** : الاهتمام بتحديد المشكلات الواقعية التى تواجه عمليات التدخل لتسوية الصراعات الاثنية فى أفريقيا. وقد اهتم بعض الباحثين بضرورة توفير خبراء وكوادر مدربين على المهارات الاتصالية لتحقيق السلام فى المواقف الصراعية.

ثانياً: اقتراب علاقات الدولة - المجتمع فى تحليل عملية إدارة الصراعات الاثنية فى أفريقيا. ولعل النموذج الذى طرحه روتشيلد فى كتابه عن الموضوع نفسه يقدم مثالا واضحا على هذا الاقتراب. إذ قام بربط المظالم والشكاوى الكامنة والأنماط المختلفة للمطالب المجتمعية باستراتيجيات النظام ومخرجات السياسة، ولم يفعل

هذا الأمر الذى يحتم ضرورة بذل محاولات للوساطة من جانب أطراف ثالثة. وعليه فإن هذا الاتجاه أشمل من سابقها الذى يقتصر فقط على إدارة الصراعات الاثنية العنيفة من خلال التدخل الخارجى.

الثالث: القرب تقاسم السلطة Power Sharing فى إدارة الصراعات الاثنية. إذ يطالب أنصار هذا الاقتراح بضرورة "المتنصر يحصل على كل شئ"، وعقلية المباراة الصفريّة Zero sum التى سادت السياسة الأفريقية منذ الاستقلال. وعوضا عن ذلك فقد نظر إلى تقاسم السلطة باعتباره استراتيجية بديلة لإدارة الصراعات فى المجتمعات التعددية الاثنية. وتطرح هذه الاستراتيجية حلولاً للجماعات غير الانفصال عن جسد الدولة وفى ذات الوقت تطالب بإحداث تغييرات فى النظام السياسى.

وقد اهتم بعض الدارسين إلى الربط بين تقاسم السلطة وتحقيق الصيغة الفيدرالية فى النظام سواء على أساس إقليمى كما هو الحال فى التجربتين النيجيرية والإثيوبية أو على أساس ثقافى غير جغرافى كأن توجد حكومات متنافسة فى الدولة الواحدة. الأفراد فيما بينها كما اقترح البعض حل مشكلة الصراع بين الهوتو والتوتسى.

والهنا التحول الديمقراطي وأثره على الصراعات الاثنية فى أفريقيا⁽³⁰⁾. ولعل من المحاولات التى بذلت لقياس هذه العلاقة بشكل إمبيريقى دراسة زريك كاي وقد توصل إلى نتيجة مفادها أنه فى مواقف الانتقال من الحكم التسلطى

(30) E.E. Osaghae, "Ethnicity and Democratization in Africa, in J. M. Mbaku, and J.O. Ihonvbere, (eds.), The Transition to Democratic Governance: The Continuing Struggle, Westport, CT: Praeger, 2003. and Osaghae, Eghosa R, Political Transition and Ethnic Conflict in Africa, Journal of Third World Studies, Spring 2004.

وربما تخالف هذه النتيجة الافتراضات السائدة في أدبيات التحول الديمقراطي في أفريقيا. وتأسيسا على كل ما سبق يمكن التأكيد على أمرين متلازمين: أولهما أن معظم الجهات دراسة الصراعات الاثنية في أفريقيا أشارت إلى أهمية المتغيرات الهيكلية والمؤسسية في فهم وتفسير الواقع السياسى المعقد في أفريقيا، وثانيهما أن الأطر والمداخل النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي والتكيف الهيكلى والعولة وإدارة الصراعات الإثنية مترابطة وتعبر عن طبيعة المرحلة المابعدية في العلوم السياسية، ولعل كتاب ريتشارد جوزيف الموسوم "الدولة، والصراع والديمقراطية في أفريقيا" يوحى بمثل هذا الترابط.

المفاهيم النظرية والقضايا الأساسية

في دراسة النظم السياسية الأفريقية

أدت الاتجاهات الحديثة على مستوى الأطر والاقترابات النظرية في دراسة النظم السياسية الأفريقية إلى استخدام مجموعة من المفاهيم النظرية التى تعبر عن التحول في هذه النظم. ويلاحظ أن بعض هذه المفاهيم يعتبر جديدا على الساحة السياسية المقارن مثل الحكم Governance، والجندر gender الذى تجاوز مفهوم المساواة Feminism.

أن البعض يعبر عن إشكالية توصيف وتصنيف النظم السياسية الأفريقية مثل مفهوم الأبوية الجديدة Neopatrimonialism. وهناك نوع ثالث من المفاهيم أعيد استخدامه وتعميقه مثل الانتخابات، والعسكرة Militarism، والمجتمع المدنى. إلى ذلك فإن الخبرة الأفريقية تعكس بعض ملامح الحركة التكاملية بين المعرفة المختلفة من خلال استخدام مفهوم البيئة وتطويره.

الأبوية الجديدة،

من أبرز المقولات الفكرية شيوعا في توصيف النظم السياسية الأفريقية فى ما بعد الاستقلال ما عبر عنه براتون وفان دى وال عام ١٩٩٧ بمسمى الأبوية الجديدة، ويرجع المفهوم إلى تقاليد ماكس فيبر عن السلطة الأبوية Patrimonial التى ترتبط بممارسة السلطة فى المجتمعات التقليدية المحدودة العدد والطاق. وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، أما الآخرون فهم ليسوا بمعزدين أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التى يقررها لهم الحاكم. السلطة فى هذه النظم ذات طابع شخصى بالغ الوضوح إذ إنها لا تخضع لأية معايير أو قوانين ثابتة. والحاكم يضمن الاستقرار السياسى عن طريق توزيع العطايا والمافع المادية على أتباعه والموالين له.

ومن الجلى أن وصف هذا المصطلح بالسياسي بحد ذاته غير دقيق. التقاليد الفيدرالية يلائم السياق الذى ظهرت فيه هذه النظم فى أفريقيا وغيرها من دول الجنوب حيث إننا لم نعد أمام مجتمع تقليدى محدود وإنما أمام دولة حديثة ذات أبنية معقدة. ونظرا لأن الحكام لديهم قدرة على تعبئة موارد ضخمة فى الدولة الحديثة فإن الأبوية الجديدة تركز على قاعدة ضخمة من الموارد تفوق تلك القاعدة التى كان يحظى بها النظام التقليدى.

وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد أهم ملامح وأبعاد الأبوية الجديدة حيث تمت الإشارة إلى ما يأتى: عدم وجود نظام للمساءلة Unaccountability ، وإعلاء قيم المجتمع الأبوى البطركى، والاعتماد على معايير الولاء والثقة، والاستناد إلى سياسة المباراة الصفرية Zero Sum-game.

ويلاحظ أن مفهوم الأبوية الجديدة وإن استخدم على نطاق واسع فى تحليل النظم السياسية الأفريقية بعد الاستقلال فإنه يمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة التمييز بين تيارات ومواقف فكرية مختلفة سواء فى نظرتها للمفهوم باعتباره أداة تحليلية أو فى غاية التحليل والقصد منه، أو حتى فى قضايا الاهتمام والأجندة البحثية الأولى بالتحليل والدراسة وأخيرا آفاق وملامح تطور هذه النظم.

(أ) اهتم البعض بالمفهوم باعتباره إطارا نظريا وتحليليا لفهم النظم السياسية الأفريقية بما تشتمل عليه من مؤسسات رسمية وغير رسمية. ويعبر عن هذا الاتجاه براتون وفان دى وال فى الفصل الثانى من كتابيهما عن التجارب الديمقراطية فى أفريقيا. إذ يربطان بين الخصائص المؤسسية للنظم الأبوية الجديدة ومسارات التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

(ب) ركز البعض على تأثير هذه النظم على التنمية والإنجاز فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال تعزى كثير من أدبيات الاقتصاد السياسى عجز النمو الاقتصادى فى أفريقيا إلى الفشل فى تحقيق الحكم الصالح بسبب هيمنة نط الأبوية الجديدة. وفى هذا السياق طرح Lipumba ، مؤالا

مفهوم الحكم

ما يطرح المفهوم باعتباره نقيضا للديمقراطية وللمفاهيم الفرعية ولا سيما تلك المتداولة فى أدبيات التحول الديمقراطى مثل المساءلة والحكم الصالح. وعليه يركز عدد من الكتاب الذين يتبنون المنظور الجديد على وجهة نظر الدول والمؤسسات المانحة فى تفسير أزمة النظم الأفريقية وإرجاعها لعوامل داخلية بالأساس.

مفهوم الحكم Governance :

أصبح مفهوم الحكم جزءا من مفردات الحوار السياسى والأكاديمى فى القرن الأخير من القرن المنصرم، على الرغم من أنه لا يزال يعاني من عدم التحديد. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة فى أدبيات التنمية عندما نشر البنك الدولى عام ١٩٨٩ تقريراً له عن الأزمة الأفريقية واعتبرها مشكلة عالمية. وبشكل أكثر تحديداً أشار البنك إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من السمات العامة مثل شخصنة السلطة بشكل مكثف، وإنكار حقوق الإنسان، وتفشى الفساد على نطاق واسع، ووجود حكومات غير منتخبة ولا خاضعة للمساءلة. وينطوى هذا التشخيص للأزمة الأفريقية - ولو من طرف خفى - الدعوة للتحول نحو الليبرالية والديمقراطية. كما أنه يربط تحقيق التنمية بتخلى هذه الأنظمة عن الممارسات التسلطية.

على المستوى البحثى والأكاديمى ربما يرجع الفضل إلى كتاب أمثال ريتشارد جوردان هايدن وإلى مركز كارتر بجامعة امورى الأمريكية - الذى عقد مؤتمرات بحث سنوية عن برنامج الحكم الأفريقى وذلك منذ عام ١٩٨٩ فى الترويج لهذا المفهوم بين المستقرين والأفارقة على حد سواء. وقد استخدم مفهوم الحكم الواسع ليشير إلى إجراءات الإصلاح السياسى التى تستهدف زيادة فعالية

استخدام البنك الدولي له. ويمكن تتبع سيرة المصطلح كما استخدمه هايدن في الفصل الأول من الكتاب الذي شارك في تحريره مع مايكل براتون بعنوان "Governance and Politics in Africa" ويمكن من خلال تتبع أدبيات الحكم والتنمية في أفريقيا الإشارة إلى الأبعاد والقضايا الأساسية الآتية:

أولاً: أخذ المفهوم بعداً قيمياً بحيث أضحي مرادفاً للحكم الصالح (governance = good government) وعليه أضحت قضية تعريف الحكم الجيد وتمييزه عن الحكم السيئ تمثل قاسماً مشتركاً في دراسات النظم السياسية الأفريقية بل والنظم السياسية التي تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية بشكل عام.

ثانياً: على الرغم من أن مفهوم "الحكم" يكاد يكون مرادفاً لمفهوم "الديمقراطية" وذلك في الاستخدام الشائع من جانب بعض الجهات المانحة فإن جوران هايدن يميز بينهما ويرى أنه يمكن تصور مفهوم الحكم باعتباره أحد أبعاد السياسة في ظل أى نظام سياسى مهما كان. إن مفهوم الحكم لا يطرح التساؤل "من يحصل على ماذا، متى، وكيف" أى حول السياسة التوزيعية ولكنه يثير بشكل متزايد قضايا ترتبط بقواعد اللعبة. وبهذا الشكل فإن هايدن يضيف على المفهوم أهمية تحليلية في دراسة النظم السياسية الأفريقية الحديثة.

ثالثاً: تنظر أجنحة الحكم الصالح إلى الفساد باعتباره سبب فشل جهود التحول الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى بدلاً من أن يكون هو نفسه أحد الملامح والمظاهر المترتبة عليها. وبعبارة أخرى فإن برامج وسياسات التحول السياسى والاقتصادى في أفريقيا قد فشلت في التعامل مع السياق العام في المجتمع الأفريقى والذي نجم عنه نفشى ظاهرة الفساد السياسى.

رابعاً: يربط بعض الباحثين بين غياب الحكم الصالح وظاهرة انسحاب الأفراد من الدولة أو من النظام السياسى. وربما لا يعزى خروج الأفراد المهمشين والمحرومين من الدولة إلى فشل تلك الدولة فقط في تلبية احتياجاتهم المادية وتطلعاتهم صوب

والمشاركة الاقتصادية كمواطنين، وإنما أيضاً إلى عجز الدولة عن الوفاء بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية. والتي تفجرت في معظم أرجاء العالم. وعليه فإنه بالإضافة إلى لجوء بعض الأفراد إلى الانضمام إلى العصابات المسلحة والانخراط في عمليات تهريب المخدرات وغيرها فإن ثمة اتجاهات أخرى تمثل حركة الهجرة من الدولة الأفريقية وظهور مفهوم المواطنة العالمية. ولا يخفى أن العولمة الجديدة تسهم بدورها في تسهيل عمليات الخروج عن الدولة وعن العالم العالى في أفريقيا، فالأسواق السوداء ودوائر التهريب والقرصنة وتجارة السلع المشبوهة لن يتأنى لها العمل بدون وجود شبكات دولية قوية تمارس هذا النشاط. وأما جهود علمية بذلت من أجل قياس مفهوم الحكم الصالح وتحديد إجراءاته، فإن سبيل المثال قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتطوير مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس مدى تطور الحكم الصالح في أفريقيا. وقد استخدم هذا المقياس على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: التمثيل والفعالية المؤسسية والمشاركة الاقتصادية (كما هو مبين في الجدول رقم ١). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد طورت مجموعة كبيرة من المؤشرات المرتبطة بقياس حكم القانون والفساد والإنفاق العسكرى وكذلك بعض المؤشرات التي تقيس التطور الديمقراطي. ويتضح ذلك من الجدول رقم ٢.

العناصر الأساسية	المؤشرات
التمثيل السياسى (الأبعاد الكمية والكيفية للتمثيل)	<ul style="list-style-type: none"> • بنية التمثيل • عمق التمثيل • المساواة فى التمثيل • حقوق المعارضة • الحقوق المدنية والسياسية
الفعالية المؤسسية (القدرة والاقتدار المؤسسى)	<ul style="list-style-type: none"> • حكم القانون • استقلال القضاء • اقتدار أجهزة تنفيذ القانون • آليات الرقابة على أجهزة الحكم الرئيسية: التنفيذية والتشريعية والقضائية. • مستويات من اللامركزية. • قوة ومساهمة المجتمع المدني فى السياسة العامة.
الإدارة الاقتصادية (كفاءة ومصدقية النظام الاقتصادى)	<ul style="list-style-type: none"> • دور القطاع الخاص • النظام المالى • نظام فعال وعادل للدخول الحكومية • نظام للمشتريات الحكومية يقوم على المصدقية والشفافية • تفصيل الميزانية • الرقابة المنتظمة والدورية • المساءلة والشفافية فى إدارة الموارد

جدول رقم (٢)

مؤشرات الحكم الصالح

طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

المؤشرات	المتغيرات	الأساسية
• عدد المحاكم لكل ١٠٠٠ مواطن له القدرة على الوصول إلى العدالة	إمكانية وصول المواطنين للعدالة	م القانون
• % للقضايا التى تم إسقاطها لعدم القدرة على دفع مصاريف المحاماة والتقاضى.. الخ.	القدرة المالية للوصول إلى العدالة	
• % للقضايا التى يغيب ممثلوها عن المحاكمة.		
• % للقضايا التى يتولاها محامون عامون.		
• % للسكان الذين يعرفون كيفية الوصول إلى العدالة.	المعرفة والوصول إلى العدالة	
• عدد المواطنين الذين لديهم حقوق قانونية.		

		<ul style="list-style-type: none"> • % لوائح الادعاء المعلن • % للقضايا التي تم الإحالة عنها.
	استقلال القضاء	<ul style="list-style-type: none"> • % للقضاة المشهورين ووظائفهم. • راتب القضاة % للمناظرة.
	إجراءات وإدارة مرفق العدالة	<ul style="list-style-type: none"> • % للمعتقلين قبل المحاكمة. • القضايا التي يتم البت فيها وفقا لنظام بديل. • توقعات الناس بوجود محاكمة عادلة. • متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها القضايا. • % للقضايا التي يتم تعديدها في الاستئناف. • ضمان الحقوق القانونية. • % للقضايا التي يتم حلها.
	الممارسات الفاسدة	<ul style="list-style-type: none"> • راتب القطاع العام % من نظيره في القطاع الخاص. • وجود استراتيجية وطنية. • وجود جهاز مستقل لمحاربة الفساد. • تقرير سنوي لبيان مدى التقدم في محاربة الفساد.

١٤ - ١٣. السابق نفسه ص ص

١٤ - ١٣. السابق نفسه ص ص

١٤ - ١٣. السابق نفسه ص ص

		<ul style="list-style-type: none"> • % للقضايا الفساد العام التي قدمت للمحاكمة
	إدارة القطاع العام	<ul style="list-style-type: none"> • الشفافية في الإجراءات البيروقراطية • أهداف لتحقيق الإنجاز • أجهزة تنظيمية مستقلة • محددات بيروقراطية للسوق • استراتيجية لقياس نتائج السوق. • مجتمع مدني يراقب الأداء البيروقراطي
		<ul style="list-style-type: none"> • الإنفاق العسكري % من الإنفاق القومي الإجمالي • الإنفاق العسكري % من الإنفاق الاجتماعي • الإنفاق العسكري % من إجمالي الناتج القومي لكل فرد

٣- الانتخابات :

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية في سلم أولويات الأجندة البحثية للنظم السياسية الأفريقية في فترة التحول الديمقراطي^(٣١). إذ اقتفى نفر من الباحثين أثر جوزيف شومبيتر في تعريفه للديمقراطية وراحوا يؤكدون على الميكانيكية المؤسسية في عملية الوصول إلى السلطة بأسلوب ديمقراطي. ويتضح من رصد وتحليل اتجاهات دراسة الانتخابات والتحول الديمقراطي في أفريقيا أن عدداً من القضايا والمداخل التحليلية الفرعية مثلت محور اهتمام أديبات التحول

ذلك:

أولاً: التمييز بين ما أطلق عليه براتون الانتخابات التأسيسية - Founding Elections التي شهدتها كثير من النظم الأفريقية أوائل التسعينيات وبين انتخابات التأسيس الثانية Second Elections التي شهدتها فترة منتصف التسعينيات، فقد أقيمت الانتخابات للمرة الثانية في ست عشرة دولة أفريقية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧. وتتضح أهمية هذا المدخل في اعتباره أداة لقياس عملية تعزيز وتمرير التحول الديمقراطي. على أن الباحثين لا يتفقون على المعايير المستخدمة في القياس تلك، فبينما يشير صمويل هنتنجتون إلى أهمية إجراء الانتخابات متكرر نجد أن تيري كارل يرى أن العملية الانتخابية برمتها زائفة ومضللة لأن إجراء انتخابات متعددة لا يعنى انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء المواطنين من العملية السياسية. ويقف ما يكل براتون موقفاً وسطاً في هذا الفكرى حول مصداقية الانتخابات الأفريقية حيث يرى أن الانتخابات بعد

(٣١) ويلاحظ أن مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة قد أولى أهمية خاصة للانتخابات الجنوب فعقد مؤتمراً حول هذا الموضوع في أول يوليو ١٩٩٦ وقد نشرت أعمال المؤتمر بعد كتاب حيث شارك الباحث بورقة بحثية بعنوان: «الانتخابات التعددية في أفريقيا». انظر زرنوفة (محرر)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، القاهرة: مركز أبحاث الدول النامية بالقاهرة، ١٩٩٧.

ممر التحول وترسيخه وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية،

التي تتمثل في احترام الحقوق المدنية وإعلاء حكم القانون وفرض قيود على "تغول" السلطة.

دراسة الانتخابات في سياق سياسات التعدد الحزبي. وعليه ينصب اهتمام الباحثين في قضايا حرية تكوين الأحزاب السياسية، ودور أحزاب المعارضة في النظام السلمي عبر صناديق الاقتراع.

دراسة الانتخابات مدخلاً مهماً لدراسة النظام السياسي برمته. وقد ارتبطت الانتخابات في أفريقيا بالدول الأفريقية من حروب أهلية طاحنة الأمر الذي جعل من الانتخابات تعددية بمثابة خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار.

دراسة الانتخابات من الإشكاليات المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية. إذ إن الانتخابات في أفريقيا أدت إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة العملية الانتخابية. وأدت طابعاً رمزياً في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على العملية الانتخابية. ولذا فإن ربط الانتخابات بالتحول الديمقراطي في السياق الأفريقي يتطلب من قبل اللجان الانتخابية المستقلة، عمليات تسجيل الناخبين والرقابة الانتخابية، وحرية استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية والرقابة المحلية والدولية.

دراسة الانتخابات حول النظام الانتخابي الملائم. إذ على الرغم من اتفاق غالبية الباحثين على أن النظام الانتخابي الملائم هو الذي يضمن بقاء النظام الانتخابي بعينه فإن هناك تبايناً فكرياً

فيما يتعلق بالاحتجاج الشعبي التي ارتبطت بالمطالب المؤيدة لسياسة تعدد الأحزاب، والدراسة الحاكمة حرية أوسع إلى العسكر... تركوا هذه القوات تحصل على رواتبها من الدولة. صار ما يسمى بعمليات حفظ القانون والنظام، وبعد ذلك في الإدارة اليومية للحكومة، وجماعات، وجمع ضرائب كرهاً، وحجز غير شرعي، ومجموعة كبيرة من

أما وماذا؟ تتمثل في كونها معد مدخلا لمهم ديناميات النظم السياسية.

العسكرة

إن أي دارس للنظم السياسية الأفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى السياسة الأفريقية. وعليه فإن مراجعة العلاقات عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية فى فهم الحركات السياسية الأفريقية (٣٥). على أن حركة المد والجزر التى شهدتها العلاقات عبر العقود الأربعة الماضية منذ الاستقلال تؤكد أهمية وضرة بذل الجهد فى التحليل لفهم قضايا "عسكرة" السياسة فى أفريقيا.

ومن أبرز الاتجاهات الحديثة التى تناولت الموضوع من منظور أفريقى متكامل مع البحث الكبير الذى أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية فى CODESRIA) وحرر أعماله كل من Eboe Huchful Abdoulaya و Robin Luckham فى الفصل الأول من الكتاب أعلى حالة الأدبيات فى مجال دراسة الدور السياسى للعسكريين فى دراسة الجوانب المختلفة لتدخل الجيش وتولى مهام الحكم فى الدول الأفريقية تمثل أحد المداخل المهمة لفهم قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا، وتعرض الدراسات المشار إليها هنا رؤى عملية مفيدة فى أدلة أى إستراتيجيات دستورية وسياسية يمكن أن تستعمل للسيطرة على تدخل الجيش المتكرر. وبينما تركز الدراسات الأخرى على الأبعاد الضيقة من تدخل الجيش فى السياسة الأفريقية، فإن هذه الدراسة تزودنا بتقييم شامل حول الجوانب المختلفة للتدخل العسكرى. فهى تشير إلى دور الجيش فى السياسة الأفريقية من التدخل الأول إلى أداء النظام العسكرى، بالإضافة إلى الانسحاب وإعادة الارتباط، وأخيرا تعزيز الإمكانية للسيطرة على مشكلة التدخل فى المستقبل، ومثل هذا التحليل يعطينا فرصة لفهم المشكلة بأسلوب متسلسل ومنظم.

George Klay Kier Jr, THE MILITARY AND POLITICS IN AFRICA: From Imperialism to Democratic and Constitutional Control, London: ASHGATE PUBLISHERS, 2004; Gavin Cawthra, &, Robin Luckham GOVERNING INSECURITY: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies, London.ZED BOOKS,2003 and Herbert M. Howe, AMBIGUOUS ORDER: Military Forces in African States, New York: LYNNE RIENNER, 2000

حول ماهية النظام الأول فى المجتمعات التعددية ولا سيما تلك التى تشهدها أفريقيا وفى إطار المناظرة الأفريقية حول النظام الانتخابى الأمثل نستطيع أن نميز بين اتجاهين أساسيين أولها يرى بأن التمثيل النسبى يلائم المجتمعات التعددية لأنه أكثر تحفة للعدالة حيث يضمن تمثيل جميع العناصر الفاعلة فى النظام السياسى. أما الاتجاه الثانى فيرى أن نظام الانتخاب الفردى هو الأكثر ملاءمة ويسوق فى ذلك مبررات وأسباباً متنوعة.

سادساً، ذهب اتجاه فكرى إلى تحدى نمط الانتخابات التعددية باعتباره غير ملائم لإحداث تحول ديمقراطى حقيقى فى النظم السياسية الأفريقية. إذ يرى كلود ايك أن الانتخابات أضحت تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية فى أفريقيا حيث إنها كرس روح الصراع والانقسام بدلا من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية (٣٣). ومن جهة أخرى يشير Munslow إلى بعد الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأفريقية حيث إن الميكانيزمات التقليدية للتعبير عن الرأى الشعبى وطبيعة القادة أصحاب النفوذ فى أفريقيا تختلف بشكل بين عن تلك الموجودة فى نظم التصويت الحزبية على المستوى القومى.

وأياً كان الأمر فإن دراسة الانتخابات منذ أواخر أعوام الثمانينيات فى أفريقيا ارتبطت بقضايا أخرى مهمة مثل النظم الحزبية والمشروطية الخارجية، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وموقف المؤسسة العسكرية يعنى ذلك أن القيمة العلمية لدراسة الانتخابات فى أفريقيا - بغض النظر عن حقيقة

(33)Ake, Claude. How politics underdevelops Africa. In The challenge of African economic recovery and development. ed. Adebayo Adedeji and P. Bugemba, 316- 329. London: Frank Cass 1989; Ake, Claude, The unique Case of African Democracy. Affairs 69, No.2 1993:239-244; Ake, Claude. Rethinking African Democracy In Larry Diamond and Marc F. Plattner (ed.) The global resurgence of democracy. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1993 and Ake, Claude. Democracy and development in Africa. Washington DC: Brookings Institution, 1996.

(34) Seyoum Hameso, Issues And Dilemmas Of Multi-Party Democracy In Africa, West Africa Review, 2002.

أفريقيا. وعلى الرغم من اعترافه بتراجع واستحباب المؤسسات الأمنية والعسكرية في الحياة السياسية ولو نسبياً فإنه لا ينفي استمرار تأثيرهم المحوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة. وقد طالب لو كام بضرورة تبني منظور أفريقي متكامل في دراسة "عسكرة" السياسة يركز على رؤية تحليلية وأفريقية. كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي Micro للهيكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي Macro للدول الأفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغييرات العالمية.

والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق أن الاتجاه الحديث في دراسة "العسكرة" يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في أفريقيا، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي:

أولاً: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم العسكري، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك. ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

ثانياً: مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية (٣٦). فإذا كان من الأمر بد فما الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

ثالثاً: قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين. ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل المرتبات والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

رابعاً: إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى

(٣٦) يطرح البعض فكرة تقاسم المدنيين والعسكريين للسلطة السياسية وفقاً لفكرة الثنائية في النظام diarchy وذلك نظراً لصعوبة استبعاد العسكريين من الساحة السياسية. ويناقش كل من براتون وفان دي وال هذه القضية في سياق تحليلهما لنظام الأبوية الجديدة في أفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يمثلون دوماً تحدياً للنظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي.

الامن الداخلي، ولا شك أن هذه العملية تشمل على مستويات مختلفة ومستويات القوة وأنماط التسليح والهيكل والعلاقات المؤسسية الملائمة. فامسأ، إثارة إشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية التحول نحو الديمقراطية في أفريقيا حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح الأمني وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية.

أ) مكان الأمر فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الأفريقية فإنه لا يمكن تعميمها على الدول الأفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد، **أولها:** تنوع أنماط العلاقات المدنية العسكرية السائدة في أفريقيا. يعنى ذلك صعوبة التمييز بين النظم "المدنية" والنظم "العسكرية".

وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان المدروسة. ففي بعض الحالات توجد حروب أهلية (أنجولا - موزمبيق) وأحياناً سيطرة حزب واحد (مدني أو عسكري) أو ديكتاتورية عسكرية. **وثالثها:** اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في أفريقيا.

٥ المجتمع المدني:

على الرغم من تعدد الاقترابات والمداخل النظرية المستخدمة في دراسة الدولة المدنية ما بعد الاستعمارية فإن معظم الأدبيات اتفقت على وصف هذه الدولة بأنها "المدنية" و"منهارة" و"أبوية" و"مفترسة" تقوم على النهب.

وعليه فإن التفكير الحديث ينحو نحو تجاوز هذه الدولة بغية دفع القوى الأكثر ديمقراطية في المجتمعات الأفريقية. وفي هذا السياق طرح مفهوم "المجتمع المدني" على يد عدد كبير من المستشرقين والأفارقة بحسبانه أداة ناجحة للإصلاح السياسي في أفريقيا. وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد طبيعة المجتمع المدني ومدى ملائمته الواقع الأفريقي.

ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات فرعية في اتجاه دراسة المجتمع المدني وقضايا

النظم السياسية الأفريقية: يربط أولها بين المفهوم وبين الليبرالية الجديدة التي تقوم على تقليص دور الدولة. ويشيع هذا الاستخدام في أدبيات مؤسسات بريس و... ومؤيدي سياساتها. ويرى هؤلاء أن الحكومات الأفريقية غير قادرة على إدارة اقتصادياتها وتحقيق النمو وعليه فإن سياسات التكيف الهيكلي استهدفت والدور الاقتصادي للدولة.

وليس بخاف أن النتيجة المنطقية لهذه السياسات تمثلت في دعم دور الممدنى من خلال تحويل الموارد إلى المنظمات غير الحكومية والتي ينظر إليها الغرب باعتبارها الممثل الحقيقي لقوى المجتمع الممدنى. وربما يفسر ذلك انتعاش هذه التنظيمات والجمعيات في مختلف أنحاء القارة (٨١). على أن كلا من هاد وديلوز يرفضان أن يكون هذا التحول في دور مؤسسات المجتمع الممدنى الأفريقى تعبيرا عن تطور حقيقى أو انعكاس صحيح لوزنه السياسى وإنما هو بحسب رأي مجرد استجابة لشروط القوى الدولية المانحة من جانب النخب الحاكمة الأفريقية التي تسعى بهذه الطريقة إلى كسب موارد جديدة..

أما التيار الثانى فينظر إلى المجتمع الممدنى باعتباره قوة معادية لهيمنة الدولة، و... فإن المجتمع الممدنى يشكل أداة للمقاومة السياسية فى مواجهة اتجاهات الحكم المدمر والشمولى فى أفريقيا. على أن شابال وديلوز يرفضان مرة أخرى هذا الاستنتاج ويؤكدان أن هذه المقاربة نابعة من خبرة الانتقال نحو الديمقراطية فى بلدان أوروبا الشرقية وأنها لا تصلح لتفسير الخبرة الأفريقية. ويرأيهما فإن الدولة الأفريقية تمتلك مقومات الدولة المهيمنة من حيث القدرات التنظيمية والأدوات القمعية

ويقوم التيار الثالث بالربط بين المجتمع الممدنى وبين الانقسامات الاجتماعى والانحياز السياسى والمؤسسى. ومن هذا المنظور يطرح المجتمع الممدنى إطارا نو... يجمع كل المصالح والجماعات ذات الولاءات المتناقضة فى سياق مشترك واحد

وإذا كان البعض يرفض الاعتراف بوجود مجتمع ممدنى حقيقى فى السهال الأفريقى ويعتبره مجرد وهم زائف وانعكاس لنمط من التفكير الطوباوى والاحياء الأيديولوجى المسبق فإن كثيرا من الأدبيات تؤكد أهمية وتطوير مؤسسات الممدنى

و... تقع مراحل تطور المجتمع الممدنى فى الدول الأفريقية على النحو

المرحلة الأولى: خلال الفترة الاستعمارية قامت السلطات الاستعمارية بتقسيم... إلى فئتين و طبقت على كل منهما قانونا مختلفا: الحكم المباشر، والحكم... لسكان المناطق الحضرية من الرعايا فى المستعمرات الاستيطانية أو العبيد... والنخبة المتعلمة فى المستعمرات غير الاستيطانية، خضعوا للحكم المباشر... عليهم القوانين المدنية أو الأوروبية. وثمة من يرى أن هؤلاء مثلوا... الكولونىالى وقد تمتع أفرادهم بحقوق المواطنة فى الدولة الكولونىالية. تلك الحقوق، حق التمثيل و حق التجمع فى كيانات تنظيمية. على أن هذا... قد استبعد من عضويته العمال و الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى... الحضرية.

المرحلة الثانية: من سكان المستعمرات فقد ضمت قاطنى المناطق الريفية. و قد نظر... باعتبارهم رعايا وليسوا مواطنين فى الدولة الاستعمارية. و قد خضعوا... لسلطات محلية بزعامة قادة تقليديين يحكمون وفقا للأعراف و التقاليد. هذه الفئة قط جزءا من المجتمع الممدنى الاستعمارى و لم يطبق عليها أى

المرحلة الثانية: خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال تم توسيع نطاق المجتمع... ليشمل العمال و الشرائح الواسعة للطبقة الوسطى الحضرية. ذلك أن المجتمع الممدنى خلال هذه المرحلة أصبح وعاء يضم كلا من النخبة... فى المستعمرات و الفئات الوطنية من العمال و الطبقة الوسطى. بيد أن هذا... مخرج عن نطاق المناطق الحضرية حيث ظلت المناطق الريفية مستبعدة. إذا... المتميزة قد دافعت عن السلطة الاستعمارية و أرادت الحفاظ عليها فإن... الأفرقة دافعوا عن الاستقلال و السيادة للدولة الأفريقية.

إلا أنها تركزت بالأساس على مفاهيم السلطات التقليدية والمحلية، و عليه لم يصبحوا أبدا جزءا من المجتمع المدني الناشئ. ويمكن وصف علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال هذه الفترة بالعدائية وأنها اتخذت منحى عنصريا.

● **المرحلة الثالثة:** حيث كان الاستقلال يعنى تفكيك الدولة الاستعمارية وإقامة الدولة الوطنية. وبدأت الأنظار تتجه إلى المجتمع المدني من أجل أفرقته والتخلص من الفئات المتميزة فيه وذلك من خلال تبني سياسات جديدة مثل العمل الإيجابي. على أن قضية إعادة توزيع الثروة و التراكم الرأسمالي اتخذت بعداً أكثر تعقيدا من خلال المتغيرات الاثنية والإقليمية وحتى العائلية. أى أن المجتمع المدني فى هذه المرحلة أضحي ينقسم وفقا لأسس اقتصادية وليس على أسس عنصرية كما كان عليه فى المرحلة الأولى. وبدأت الفئات الأفريقية - المهاجرون الأجانب - تدافع عن مزاياها الاقتصادية تحت دعاوى الحقوق المدنية و الحقوق الفردية و الحصانة المؤسسية. ويمكن القول إن المجتمع المدني خلال هذه المرحلة ظل مركزا على المناطق الحضرية و لا سيما فى عواصم الدول الأفريقية و بعض المدن الصغيرة فى الريف. وقد ظهرت خلال هذه الفترة بعض التجمعات الثقافية و الاثنية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى، كما ظهرت أيضا بعض التنظيمات المهنية و الحرفية. على أن السمة الغالبة فى هذه المرحلة هى غياب أى وجود حقيقى للمنظمات الأجنبية غير الحكومية، كما لم تسع أى من الجهات المانحة إلى تمويل تنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الأفريقية.

● **المرحلة الرابعة:** و تمثل انهيار المجتمع المدني الوطنى و استيعاب التنظيمات العمالية و المهنية من منظومة المجتمع السياسى. إنها مرحلة هيمنة مفهوم الدولة الوطنية و التى يعلو صوتها فوق الجميع و هو ما أيدته الشريحة المثقفة الجديدة. و عليه فقد ضعف المجتمع المدني و تهاوى تحت هيمنة الدولة. إن جميع الحركات الاجتماعية أحزابا سياسية وتنظيمات مهنية و نقابية، ومنظمات غير حكومية، وتجمعات للشبيبة و النساء، و حتى النوادى الرياضية الكبرى، قد تم الاستيلاء عليها

المرحلة و ذلك تحت دعاوى أمنية ووطنية لتبرير هذه السيطرة. و شهدت أفريقيا خلال هذه المرحلة صعود نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.

● **المرحلة الخامسة:** و تمثل مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التى عصفت بالقارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات و خلال عقد الثمانينيات. أدت تلك الأزمة إلى زيادة الضغوط الداخلية و الخارجية المطالبة بالإصلاح الاقتصادى و السياسى. و عليه فإن الحكومات المجتمع المدني فى هذه المرحلة قد وجدت بيئة داخلية و خارجية مواتية للعمل على المدد و الدعم اللازمين. لقد أضحت التنظيمات و المؤسسات المدنية الاجتماعية فى المناطق الحضرية أكثر فعالية و قوة بسبب دعم الجهات الدولية المانحة و حركة حقوق الإنسان العالمية و كذلك وسائل الإعلام الغربية.

و بفعل هذه الضغوط و المؤتمرات تخلت الدول الأفريقية كلها عن فكرة التنظيم الحزبى الواحد و سمحت بالتعددية الحزبية و بإجراء الانتخابات التنافسية و بقدر حرية الإعلام و استقلال القضاء و التخلص من بعض القوانين غير الديمقراطية السمة السمة. وربما ساعد كل ذلك على تحقيق الضغوط التى كانت تفرضها الدولة على تطور المجتمع المدني (٣٧).

(٣٧) رغم ذلك فإن المجتمع المدني فى أفريقيا لا يزال يعاني من اختفاء الطابع السياسى على (الاثنية) مما جعل كثيرا من تنظيماته ومؤسساته تقع ضحية هذه الإنجازات الأولية، كما أن الحركات العمالية لا تزال ضعيفة رغم تخفيف قبضة الدولة عليها وذلك بفعل قوى السوق وفرص الاستثمار التى أعطت الأولوية لأصحاب رؤوس الأموال. وفى هذا السياق ظهرت بعض التنظيمات المدنية التنموية غير الحكومية التى تلقى دعما خارجيا وينظر إليها من قبل المانحين بأنها الوسيلة الصحيحة لتقوية وتنمية المجتمع فى أفريقيا. انظر:

Abdalla Bujra, Said Adejumbi et al, Breaking barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society and Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum,, 2004.

من المعلوم أن مفهوم الجندر طرح بشكل عام فى أدبيات السياسة المقارنة كبديل لمفاهيم أخرى كانت مستخدمة من قبل مثل Womenism & Feminism التى تشير إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل.

ولعل الإضافة التى تميزت بها دراسات الجندر أنها موجهة لكل من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما (٣٨). وتطرح اتجاهات دراسة علاقات الجندر فى الحالة الأفريقية عددا من القضايا والإشكاليات العامة لعل من أبرزها:

أولاً: تعقد وتشابك علاقات الجندر فى أفريقيا وذلك بشكل يفوق ما تصوره كثير من الدراسات المتخصصة فى هذا المجال. فثمة ميادين مختلفة للعمل والتفاعل بين النوعين حيث يبدو الرجل مسيطراً ويحتل مكانة عليا فى بعضها بينما تسيطر المرأة وتهيمن فى البعض الآخر. وأيا كان الأمر فإن المرأة الأفريقية لم تكن قط فى موقع المتفرج بالنسبة لعملية التنمية فى مجتمعتها.

ثانياً: الموروث الاستعماري وتأثيره فى عملية تهميش المرأة فى المجتمع الأفريقي. إذ يؤكد الاتجاه العام فى دراسة علاقات الجندر فى أفريقيا أن سياسات الإدارة الاستعمارية قد أسهمت بدور واضح فى إقصاء المرأة عن مجالات النفوذ والسيطرة التقليدية لها.

ثالثاً: شيوع النظرة البطريركية (الأبوية) للمجتمع. ويرى بعض الكتاب أن هذه النظرة تشكل أحد الملامح الرئيسية لمنظومة علاقات الجندر فى أفريقيا.

رابعاً: إشكالية العام والخاص فى دراسات الجندر. إذ عادة ما ينظر إلى الأنشطة

(٣٨) لقد شاع استخدام مفهوم الجندر أيضاً فى الدراسات الأفريقية ولعل خير مثال على ذلك أن مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية فى أفريقيا (CODESRIA) جعله على قائمة أجندته البحثية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) انظر فى ذلك :

Towards the millennium: Agenda 2000, Dakar, CODESRIA, 1998, pp 80- 81.

الأنشطة مثل الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال باعتبارها المجال الرئيسى لعمل المرأة فى البيت. برزت الأنشطة العامة مثل الزراعة والرعى والحرب للرجل.

وبدأ أن المنظور الغربى فى دراسات الجندر قد انطلق من مبدأ التمييز بين العام والخاص للخلوص إلى أن المرأة ليس لها مكان فى الميدان العام. بيد أن هذه الرؤية انتقدت لثنائية العام والخاص غير صحيحة فى التعامل مع الحالة الأفريقية.

خامساً: الاستقلال النسبى للمرأة فى القطاع الاقتصادى. إذ يلاحظ أن المرأة الاقتصادية تقوم بدور اقتصادى مهم ولا سيما فى المجال التجارى (ظاهرة نسوة السوق). على أن الإشكالية تتمثل فى كيفية تحويل هذا المستوى الاقتصادى للمرأة إلى المجال السياسى وذلك بغية تصحيح الصورة الذهنية السائدة عن المرأة.

وقد أشارت دراسات الجندر فى أفريقيا إلى قضية "تهميش" المرأة فى المجتمع الأفريقى إما بسبب نظام المعتقدات والتقاليد السائدة أو بسبب السياسات والبرامج المطبقة فى الدول الأفريقية. ويمكن أن نشير فى هذا الخصوص إلى دراسة Olurode من اتجاهات العولمة على تهميش المرأة النيجيرية.

لقد اشتركت النساء فى أجزاء مختلفة من أفريقيا فى التجارة منذ القرن السابع عشر على الأقل. وفى السنوات الـ ٢٥ الماضية أضحت نساء السوق الأفريقيات يشجعون اهتمام أكاديمى كبير. إذ أجريت معظم البحوث الأنثوغرافية والاجتماعية فى الأسواق والشوارع فى كل أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد استرشدت هذه البحوث بواحد من الهدفين الآتيين (٣٩):

أولاً: أراد علماء الجندر التبصر بالمسائل الأساسية حول العلاقة بين الرأسمالية (أو "التنمية الاقتصادية") والنظام الأبوى. فالإشارات التاريخية إلى "ملكات السوق القويّات" فى غرب أفريقيا قبلَ المرحلة الاستعمارية، على سبيل المثال، قد أدت

(39) Bessie House - Midamba and Felix K Ekechi, eds, African Market Women and Economic Power: The Role of Women in African Economic Development., editors. Westport, CT: Greenwood Press, 1995.

إلى نقاش مهم حول ما إذا كان البادل وعملات الملكية قد أعطيا النساء عموماً الوسائل الكافية لتجميع الثروة والمنزلة أو كما هو الحال اليوم، فإن فرص الوصول إلى الموارد المحدودة اقتصرت على أقلية صغيرة من النساء. و أياً كان الأمر فإن أكثر النساء اليوم في جميع أنحاء القارة يتجهن إلى التجارة البسيطة في ظل أوضاع اقتصادية بائسة. كما أنه في ظل سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي تطلق العنان للتطور الرأسمالي لم تحرر النساء من معايير الجنس السائدة والتي تمنحهن مسؤوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة. ولا تزال التجارة الصغيرة تمثل الخيار الوحيد لكثير من النساء الأفريقيات من أجل البقاء.

السؤال المفتاح هنا يدور حول فهم كيفية عمل هؤلاء النساء تحت هذه الأولوية الكئيبة في السوق. إنهن بعبارة أخرى، يجدن في التجارة، إن لم يكن بالضرورة هروباً من الفاقة، الوسيلة لتحدي معايير الجنس المستبدة.

الهدف المشترك الثاني يؤكد أهمية البحث في موضوع نساء السوق الأفريقيات حول قضايا الأمن الغذائي والتوظيف في المدن المتسارعة النمو. بعض الدراسات السابقة حول ما يسمّى بالقطاع غير الرسمي، مولتها منظمة العمل الدولية، تظهر بأن نسبة عالية من سكان الحضر تعتمد في معيشتها على تجارة الشوارع المحدودة النطاق، والأسواق الصغيرة، والتجارة المنزلية. منذ ذلك الحين، وهذه النسبة آخذة في الزيادة مع تزايد سكان الحضر وبشكل يفوق الطلب على عمل القطاع الرسمي (خصوصاً بعد إملاءات برامج التكيف الهيكلي لترشيد التوظيف في الصناعة والخدمة المدنية). إضافة إلى توفير الوظائف لكل من النساء والرجال، فإن التجارة غير الرسمية توفر الغذاء لكثير من الأحياء في المدن الأفريقية المجاورة والتي تعاني نقصاً شديداً في الخدمات الحكومية. وباستثناء جنوب أفريقيا، فإن الأسواق المركزية تلعب دوراً محدوداً في التّموين الحضري. إن أكثر المواد الغذائية، خصوصاً الطعام الطازج، تنتقل بدلاً من ذلك خلال الدوائر الكثيفة والمعقدة للتجار الإقليميين والمحليين. هؤلاء "السماسة" (في أغلب الأحيان نساء) عادة ما يتقنون بسبب عدم الكفاءة وحوكموا أحياناً بسبب سياسات التسعير غير العادلة، لكن مع ذلك لا توجد

رسة حكومية أو خاصة نجحت في توزيع مثل هذه الكميات والأنواع من المواد الغذائية على نطاق واسع أو بشكل قابل لتحمل الكلفة كالتجار الذين ينتمون إلى القطاع غير الرسمي.

الباحثون المهتمون بإمدادات الغذاء الأفريقي لاحظوا بأن دوائر تجارة الغذاء المحلية تتحمل على الأقل جزئياً لأنها مُدارة من قبل النساء اللواتي، يشتغلن ساعات طويلة جداً مقابل الحصول على أجور زهيدة، إنهن يناضلن من أجل الغذاء.

٧. البيئة،

يمكن القول إن مفهوم البيئة أعيد طرحه والتأكيد عليه في التحليل السياسي الممارس ولكن بشكل مختلف عن ذي قبل. فمنذ نهاية الحرب الباردة تركّز الجدل العلمي حول التغيير في المجال البيئي العالمي وتأثيره على الأمن العالمي. وعليه فقد اهتم المنظور الأمني الجديد على احتواء التهديدات غير العسكرية مثل الفقر وتعرية السهول وتجارة المخدرات وحتى اللاجئين والنازحين. أضف إلى ذلك أن منظور العولمة افهم علاقة ارتباطية بين أزمة البيئة في دول العالم الثالث (ومن بينها أفريقيا) وبين تهديد المصالح الاستراتيجية الغربية الخاصة بالأسواق والموارد والاستقرار.

ولا يخفى أن الاتجاه الفكري السائد في الغرب منذ ما بعد الحرب الباردة يرى أن مشكلات وأزمات البيئة الأفريقية تطرح تهديدات متزايدة للأمن والاستقرار العالمي. وينطوي هذا الاتجاه - من وجهة نظر مخالفة - على بعدين رئيسيين: أولهما: التأكيد على صور ذهنية وقوالب جامدة بشأن أزمة البيئة في أفريقيا. وقد أسهمت بعض كتابات الرحلات الغربية عن أفريقيا في تكريس هذه الصور. ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى ما كتبه Kaplan عن "الفوضى القادمة" في أفريقيا فهو يصور أفريقيا على أنها تطرح نموذج "الرجل الأول" في عالم توماس هوبز. وإذا كان "الرجل الأخير" الذي يتمتع بالصحة والعافية يستطيع بما أوتي من وسائل تكنولوجيا حديثة أن يسيطر على مشكلات البيئة وأزماتها فإن الرجل الأول يقف عاجزاً عن تحقيق

ذلك. وثانيهما هيمنة المنظور المالتوسى على المناظرة حول أزمة البيئة فى أفريقيا. إذ يتم الربط بين قضايا الانفجار السكاني ونُدرة الموارد من جهة وبين ندرة الموارد والصراعات العنيفة من جهة أخرى^(٩٣). ويبدو بجلاء وجود انحياز ثقافى ضد المجتمعات غير الغربية ولاسيما الأفريقية منها. فهذه المجتمعات مدانة دائما بالانفجار السكانى والكوارث الطبيعية والمجاعة والأمراض، وإنه لا سبيل للخلاص أمام هذه المجتمعات إلا بالتسليم لقوى السوق العالمية.

وفى مواجهة هذا الاتجاه السابق تم تطوير منظور أفريقى نقدى للاتجاه الغربى السائد فى تحليل أزمة البيئة^(٩٤) وقد حاول بعض الكتاب الربط بين منظور المالتوسية الجديدة والمنظور المعرفى الغربى فى تعامله مع أفريقيا بشكل عام. وإذا كانت الصراعات الأفريقية العنيفة تشكل أحد أهم أبعاد أزمة البيئة الأفريقية فى المنظور الغربى - من خلال الانفجار السكانى الذى يدفع بدوره إلى الحروب (الإثنية والدينية .. الخ) على الموارد المتجددة والنادرة، فإن الرؤية النقدية تطرح بهذا الخصوص جملة من التساؤلات لعل من أبرزها: كيفية تشكيل سياسات الندرة؟ وهل الندرة نتيجة حتمية لتزايد السكان؟ ومن المستفيد من الندرة؟

وعلى ضوء ما سبق فإن الحاجة تظل ملحة من أجل توفير مساحة فى علم السياسة الأفريقى لدراسة قضايا البيئة والصراع وذلك من منظور أفريقى خالص يدحض الإطار المعرفى للمالتوسية الجديدة.

إشكاليات التنمية السياسية فى عصر العولمة

يمكن القول بأن القضايا الرئيسية الكبرى التى تواجه النظم السياسية الأفريقية فى المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى و التى فرضتها أحداث الحادى عشر من عام ٢٠٠١ م تتمثل فى المحاور الثلاثة الآتية:

١- قضايا الحكم الصالح و إشكاليات تعزيز الديمقراطية الشعبية.

٢- إعادة النظر فى تعريف الدور التنموى للدولة .

٣- إشكاليات النهضة الأفريقية.

وسوف نحاول فى هذا السياق متابعة الاتجاهات الفكرية الجديدة التى عبر عنها المفارقة أنفسهم تجاه القضايا سالفة الذكر وذلك على النحو التالى^(٩٥):

١- إشكاليات تعزيز الديمقراطية فى أفريقيا:

لقد تم تجاوز الحديث عن أنماط الديمقراطية الأكثر ملاءمة للقارة الأفريقية، أصبح الحديث ينصب على أشكال التعدد السياسى والاجتماعى وعلى الآليات والإجراءات التى تكفل هذا التعدد. و عليه فقد أضحت قضايا القيادة والحكم الصالح والشفافية والمساءلة من أهم الموضوعات التى تشكل محور الجدل السياسى والاجتماعى الأفريقى فى المرحلة الراهنة، وفى أواخر التسعينيات من القرن المنصرم

(٩٥) اعتمدنا فى كتابة هذا الموضوع على متابعة المناقشات والحوارات والأوراق البحثية التى قدمت للمؤتمر الرابع عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، والذى عقد فى مدينة ديربان بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٦ - ٢٨ يونيو ٢٠٠٣. وقد شارك الباحث فى جانب من هذه المناقشات كما استطاع أن يتابع الاتجاهات البحثية الجديدة من خلال الأوراق التى قدمت للمؤتمر، ومن المعروف أن مؤتمر الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والذى يعقد مرة واحدة كل عامين منذ تأسيس الجمعية عام ١٩٧٣ بعد أهم ملتقى أفريقى جامع لكل علماء وباحثى العلوم السياسية فى أفريقيا والشتات.

سادت موجة من التفاؤل حول مستقبل المرحلة الاجتماعية الجديدة للديمقراطية في أفريقيا.

ويمكن القول إجمالاً إن ثمة اتجاهات جديدة في الفكر السياسي والاجتماعي الأفريقي تركز على اتجاهات تعزيز الديمقراطية الجديدة في أفريقيا. ولعل من أبرز العوائق والقيود التي تعترض سبيل عمليات تعزيز التحول الديمقراطي في أفريقيا القيود الأربعة التالية:

* الصراعات الاجتماعية التي عصفت بكل أشكالها الواقع الأفريقي وهزت الاستقرار السياسي للمجتمعات. ولا شك أن ظهور واستمرار هذه الصراعات إنما يعكس فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة وطبيعي أن تصبح الإثنية والجماعات الفرعية البديل الملائم الذي يلجأ إليه الأفراد لتحقيق مطالبهم الجمعية والفردية.

* انتشار الفقر المدقع بين قطاعات واسعة من المجتمعات الأفريقية، وقد أفضى ذلك إلى أن ينظر إلى المنصب العام باعتباره طوق النجاة من واقع الفقر. ولعل ذلك ما يبرر انغماس كثير من الساسة الأفارقة في ممارسة استهلاكية وترفية لا يتفق وجوهر منظومة التنمية التي تحتاجها القارة الأفريقية. أضف إلى ذلك أن تولي المنصب السياسي العام يؤدي إلى توقف قنوات الاتصالات مع جماهير الناخبين وهو الأمر الذي يفقد القيادة مبدأ المساءلة والقدرة على حل المشكلات الملحة.

* إساءة استغلال العملية الانتخابية، وجهاز الدولة. فمن الأمور المألوفة في الواقع الأفريقي أن جهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة مثل تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد "لعبة سياسية" تقوم على الغش والتزوير. وفي النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون. فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين في الاختيار. ومن الغريب أن أجهزة القضاء والإعلام والسلطات الانتخابية تقوم

أ. محورية في عمليات "الرفقاء" السياسي لتلك الجماهير الأفريقية. ب. غياب - أو على الأقل قلة - المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديمقراطي. فالأجهزة الأمنية في الدول الأفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة، ولعل المثال الأبرز في هذا السياق ما تعرض له مرشح المعارضة في الانتخابات التشريعية الموريتانية عام ٢٠٠٣ السيد ولد هيد الله والذي تم اعتقاله فور إعلان نتائج الانتخابات ووجهت له تهمة التآمر لقلب نظام الحكم والتخابر مع دول أجنبية.

٢ الدولة والتنمية:

من اللافت للنظر أن أزمة التنمية في أفريقيا تعكس فشلاً لنموذج التنمية الذي تبنته الدولة وتسيطر عليه كما تشهد أزمة كذلك في نموذج التنمية الذي يتقلص فيه دور الدولة الذي يتسم بالمحدودية. ويرى نفر غير قليل من الباحثين الأفارقة أن اتهام الدولة في أي عملية تنموية يعد محوريا نظرا لكونها المؤسسة الأبرز في المجتمع وعليه فإن فشل جهود التنمية يعزى بشكل أو بآخر في نظر هؤلاء إلى عجز الدولة. والدولة الأفريقية عاجزة وغير كفؤة ولم تستطع إدارة العملية التنموية.

و استناداً إلى ما سبق فإن الفكر التنموي الجديد في أفريقيا يدعو إلى إحداث تغييرات نوعية في بنية الدولة الأفريقية لكي تصبح دولة وظيفية Functional State. أي تصبح الدولة الأفريقية فعالة وتمارس سلطة وظيفية في مجتمعها بحيث تصبح في وضعية تؤهلها لوضع وتحقيق ومتابعة الغايات المرجوة في سياق مجتمعها. على أن هذه الدولة الوظيفية تختلف تماماً عن صيغة الدولة الرشيدة التي ترتبط ببرامج التكيف الهيكلي وبفكر المشروطة المصاحب لها. ذلك أن دولة التكيف ما هي إلا أداة ناجعة لتنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالي في أفريقيا. أما الدولة الوظيفية التي نتحدث عنها في هذا السياق فليست معنية بتنفيذ برامج التكيف والإصلاح وإنما هي معنية بالأساس بتحقيق الضبط والسيطرة بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المتبناة في سياق مجتمعها.

على أن المعضنة الأساسية التي تواجه هذا الاتجاه تتمثل في: من الذى يتولى تغيير
و إصلاح الدولة الأفريقية ؟ وهنا يطرح البعض إجابة فيها قدر كبير من العمومية
والغموض حيث تلقى المسؤولية على كاهل كل من النخبة و الجماهير الأفريقية من
أجل الخروج من وضع التخلف و التهميش الذى تعاني منه القارة!! (٤١)

الباب الثانى

أفريقيا والقوى الدولية

(٤١) من الدراسات المهمة فى هذا السياق انظر :

Dani Nabudere (ed), Globalisation and the Post colonial state in Africa, Harare:
AAPS Books, 2000 and Wale Are Olaiton, State and Development in Africa,
Paper presented at the 14th Biennial Congress of AAPS, Durban, June, 2003.

سياسات الصراع الدولي في أفريقيا

لا مرأى في أن القارة الأفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشاً واستبعاداً على
أ. مراحل العولمة المختلفة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، وتدشين ما يسمى النظام
الـ إلى الجديد عام ١٩٩١م عانت الدول الأفريقية مزيداً من التهميش؛ بحيث
الـ أصبحت غير مشاركة في الاقتصاد العالمي، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة، اتضح
الـ. بـجلاء من النمو الاقتصادي المتدنى للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون
الـ الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى إنه توجد في أفريقيا وحدها
(٣٢) دولة من بين (٤٧) دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل تنمية في العالم.

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة منذ أواخر
الـ القرن الماضي، والتي وصفت في الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر
الـ الأساسي والاقتصادي بالمفهوم الغربي إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقي
جديد في الحكم هو: «الأفروقراتية» الجديدة New Afrocracy، وهو نمط جديد
الحكم يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي، وإن كان يسمح في الوقت نفسه
بـ من ملامح الديمقراطية الليبرالية (٤٢). وليس بخاف أن الغرب الرأسمالي يفضّ

(٤٢) الأفروقراتية هي أسلوب أفريقي من الديمقراطية، ويعتقد كثير من الباحثين أنه يمثل الحل الوحيد
للمشاكل الدولة الأفريقية. لقد كان هذا النظام موجوداً في أفريقيا قبل فترة طويلة من وصول الرجل
الـ الأبيض. في الماضي، شهدت النظم السياسية التقليدية مشاركة شعبية مباشرة في صنع القرارات
الـ العامة. لم توجد معارضة رسمية متميزة عن الحكومة ومهما كانت درجة المعارضة فإنها كانت ضمن
المجلس الحاكم. وكان لكل مهنة، ولكل تجارة، وكل جماعة من الناس، وكل جماعة دينية تمثل في
مجلس الرؤساء. يعنى ذلك أن كل شريحة في المجتمع مثلت في ذلك المجلس. وعادة ما كان المجلس
يشهد نقاشاً وجدلاً حامى الوطيس. لقد كان النظام السائد في هذه المرحلة ديمقراطياً جداً بحيث إذا
أخطئ الرئيس في تحقيق توقعات الناس، كان مصيره النفي، أو الخلع أو ربما القتل. انظر :

Godwin Adindu, Western democracy has failed, says Maitama Sule Proposes

Afrocracy as new type of government, DAILY INDEPENDENT, Lagos, Mon-
day, October 27, 2003.

تعارض مع تحقيق مصالحه الاستراتيجية في القارة.

ويشير كثير من الباحثين إلى أن تناقص مصالح روسيا في القارة الأفريقية من الناحيتين الاستراتيجية والأيدولوجية صاحبه فقدان الاهتمام الغربي بأفريقيا، فالاتحاد الأوروبي بدأ يركز اهتمامه في مناطق الجوار الجغرافي، مثل: دول حوض المتوسط، ودول أوروبا الشرقية، وحتى بعض مناطق النمو في أمريكا اللاتينية. علم أن هذا القول وإن بدا صحيحاً في ظاهره إلا أنه لا يخفى حقيقة الأطماع الدولية في القارة الأفريقية، والتي ظلت تمثل دائماً محاور سياسات التكالب الاستعماري على القارة. ويكفي أن نشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة الواضحة: فأفريقيا تحتل بنحو ٣٪ من إجمالي احتياطي البترول في العالم، وبها ٥٪ من احتياطي الغاز، ونحو ثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو (٧٠٪) من الفسفور، و (٥٥٪) من الذهب، و (٨٧٪) من الكروم، و (٥٧٪) من المنجنيز، و (٤٢٪) من الكوبالت... إلخ. ناهيك عن ثراء القارة في مواردها الطبيعية الأوفر، مثل: المياه، والزراعة.

وعليه فسوف نحاول في هذه الجزء أن نشير إلى تطور سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، ولا سيما في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما أننا سوف نحاول طرح بعض قضايا التنافس الدولي في القارة، مثل: أزمة دارفور، والمشكلة السودانية بوجه عام، وأخيراً نطرح صورة المستقبل الأفريقي في ظل التنافس الدولي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التنافس الدولي في أفريقيا بعد الحرب الباردة (جدلية الهيمنة والتهميش)؛

بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها، وتحقيق المملكة السياسية على حد تعبير (كوامي نكروما) اتخذ التكالب الأوروبي على موارد القارة الطبيعية شكلاً آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولي السائد: ففي إطار سياسات الحرب الباردة، والمواجهة الأيدولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كانت القارة الأفريقية هي الضحية. وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وظهرت العولمة الجديدة في ثياب أمريكية تكالبت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ في القارة

وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة باتت أفريقيا

وذلك على النحو التالي:

النهج الأمريكي الأوروبي؛

إذ إنها تسعى إلى:

مماية خطوط التجارة البحرية.

الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

فتح الأسواق أمام حركة التجارة، والاستثمارات الأمريكية.

دعم ونشر قيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية، وحقوق

مع ذلك؛ فإن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى

بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد.

مراكز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، (٤٣)

وقد انتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨ م؛ إذ سعت إدارة كلينتون

(١١) يمكن مراجعة الدراسات التالية :

African Policy Advisory Panel Rising U.S. Stakes in Africa: Seven Proposals to Strengthen U.S. Africa Policy: A Report of the, Washington DC, CSIS, May 2004.; J. Stephen Morrison and David L. Goldwyn, A Strategic U.S. Approach to Governance and Security in the Gulf of Guinea, CSIS, July 1, 2005; Jeffery

الدولى الفرنسى (شارل جوسلين) بأن: «فرنسا توفر معظم المساعدات، وتحصل
أعلى على معظم الفوائد الاقتصادية».

وعلى أول جولة أفريقية له عام ١٩٩٦م أكد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك (وارن
بستوفر) بأن الحقبة التى كانت تقسم فيها أفريقيا إلى مناطق للنفوذ قد ولّت،
وفات أوانها.

أفريقيا والحرب على الإرهاب:

احتلت أفريقيا مكانة مهمة فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى الخاص بمحاربة
الإرهاب، وربما يعزى ذلك إلى عدة أسباب، لعل من أبرزها:

١ - تنامى المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى كثير من المناطق الأفريقية، ولا
ما منطقة القرن الأفريقى. وطبقاً لبعض المعلومات الاستخبارية الغربية؛ فإن
المرومال بعد انهيار الدولة فيها فى أعقاب الإطاحة بالرئيس سياد برى أضحت ملاذاً
للبعض الجماعات والتنظيمات التى تضعها الولايات المتحدة على لائحة
الإرهاب. وعليه فإنه لا يمكن التغاضى عن أهمية الصومال ومنطقة القرن
الأفريقى فى إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

٢ - أهمية بعض الدول، مثل: السودان فى إطار بناء التحالف الدولى الموالى
الولايات المتحدة؛ بهدف محاربة الإرهاب. ومن المعلوم أن أسامة بن لادن قد أقام
فى السودان، كما أن هناك ارتباطات ثقافية بالتجمعات الإسلامية فى دول الجوار
الغمرافى للسودان.

٣ - تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية يجعلها بيئة
مهيبة لنمو المشاعر المعادية للغرب. وطبقاً لبعض الباحثين: «تعد أفريقيا الحلقة
الأسعف فى سلسلة الإرهاب الدولى؛ فالحدود يسهل اختراقها ومؤسسات فرض
النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة، والدولة
الوطنية إما هشة أو ضعيفة أو تحتضر.. كل ذلك يجعل من بعض الدول الأفريقية
ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات (الإرهابية)».

إلى تأسيس شراكة أمريكية فرنسية جديدة على أن رفع شعار اندماج أفريقيا فى
الاقتصاد العالمى لن يكفى وحده لإنهاء عمليات تهيش القارة الأفريقية؛ ولذلك فإن
السياسة الأفريقية للولايات المتحدة تعتمد على المراكز الأساسية التالية:

١ - التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة
مثل: جنوب أفريقيا فى الجنوب، ونيجيريا والسنغال فى الغرب، وإثيوبيا فى الشرق.
٢ - طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة،
مثل: الإرهاب والتطرف، وتدفع المخدرات، والجريمة الدولية، وحماية البيئة،
وحقوق المرأة الأفريقية، و... وهلم جراً.

٣ - المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة
الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكى على التمويل والتدريب.

٤ - العمل على محاصرة النظم غير الموالية، والتى تدعم التطرف والإرهاب من
وجهة النظر الأمريكية، مثلما كان عليه الحال مع السودان وليبيا.

٥ - تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة فى المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ
التجارة بدلاً من المساعدات.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد تركت لفرنسا ولعقود طويلة إبان الحرب
الباردة المجال فى أفريقيا للقيام بمهمة الشرطى. وتحاول فرنسا اليوم إيجاد صيغة
جديدة للشراكة مع أفريقيا؛ لكى تخرج من الموقف المعقد الذى وصفه وزير التعاون

=Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time, New York, Penguin Press, 2005, Robert Rotberg, ed, Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington DC, Brookings Institution Press, 2005; Alex de Waal, editor, Isalmism and its Enemies in the Horn of Africa, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 2004; Herman Cohn, Intervening in Africa: Superpower Peace-making in a Troubled Continent, London, Macmillan Press, 2000, J. Stephen-Morrison and Jennifer G. Cooke, eds, Africa Policy in the Clinton years Washington DC, CSIS, 2001, and Jeffrey Taylor, Angry wind: Through Muslim Black Africa by Truck, Bus, Boat and Camel, Boston, Houghton Mifflin, 2005.

٤- اصعب إلى ذلك التجارة عبر المسروقة في الألماس في مناطق حوض نهر مانو، ومنطقة البحيرات العظمى.

وعليه فقد اهتمت الإدارة الأمريكية بدعم العلاقات الأمنية والعسكرية مع الدول الأفريقية في إطار ما يسمى (الحرب على الإرهاب). ففي يونيو عام ٢٠٠٣م أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيمتها (١٠٠) مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق أفريقيا على محاربة الإرهاب. في ٢٣-٢٤ مارس/ آذار ٢٠٠٤ التقى رؤساء هيئة أركان تشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال وتونس للمرة الأولى، في اجتماع معلن إلى حد ما في مقر قيادة الجيش الأمريكي الأوروبية في شتوتغارد. وقد وُصف الاجتماع بأنه لم يسبق له مثيل بينما بقيت إجراءاته سرية؛ القضية المحورية للاجتماع تمثلت في التعاون العسكري في الحرب على الإرهاب مع التركيز على الساحل الأفريقي وخلق منطقة عازلة بين دول المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي بين حقول نفط الشمال الأفريقي وحقول نفط خليج غينيا.

تأمين الواردات الأمريكية من النفط الأفريقي،

في السنوات الأخيرة بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بمصادر البترول الأفريقي كبديل عن بترول الشرق الأوسط. وعليه فإن الإدارة الأمريكية تنظر الآن إلى النفط في أفريقيا باعتباره مصلحة قومية استراتيجية، وعليه تصبح بعض الدول مثل: نيجيريا، وألجولا، والجابون مصادر مهمة لتوفير النفط (٤٤).

(٤٤) في مقالة له بعنوان «المصادر الشمينية في حاجة إلى الحماية. الولايات المتحدة: الصراع الجديد على أفريقيا» يشير Pierre Abramovici إلى أن الولايات المتحدة قد حولت من انتباهها الدبلوماسي والعسكري إلى أفريقيا، ليس فقط من أجل نفط القارة وإمدادات الغاز الطبيعي (بالرغم من أنهما يمثلان مساهمة مستقبلية مهمة في إمدادات الطاقة الأمريكية ولكن من أجل معادنها ومصادر الماسية الصناعية. إنها تقيم تدريبات عسكرية بشكل هادئ وتوفر المعدات اللازمة لعدد من البلدان من أجل ضمان خطوط الإمدادات المستقبلية. أنظر:

Pierre Aramovici, Precious Resources in Need for Protection: United States: the new scramble for Africa, Le Monde Diplomatique, July 2004.

في الوقت الراهن توفر أفريقيا جنوب الصحراء خمس واردات الولايات المتحدة في النفط، وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب أفريقيا بنسبة ١٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

يعنى ذلك أن واردات أمريكا من البترول الأفريقي سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. وعليه فإن الولايات المتحدة ستبذل أقصى ما في وسعها لتأمين مصادر البترول في غرب أفريقيا.

في دراسة حديثة صدرت عام ٢٠٠٦ بعنوان "ما وراء التدخل لأغراض التنمية: التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو أفريقيا" توجهات السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا (٤٥). إذ خلصت لجنة العمل المستقلة المدعومة من قبل مجلس الشؤون الخارجية أن أفريقيا اكتسبت أهمية إستراتيجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني مهم. وفي عالم الفرص الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، وانتشار الأمراض والأوبئة، والتبشير بقيم الديمقراطية، تصبح السياسة مستندة على المخاوف الإنسانية لوحدها غير مجدية للمصالح الأمريكية. ولذا على ذلك، خلصت لجنة العمل بأن المصالح الإنسانية الملحة ربما يتم تحقيقها خلال تبني سياسة أمريكية أكثر شمولية تجاه أفريقيا.

وقد طرحت لجنة العمل مجموعة من التساؤلات بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي:

- ١- ما دوافع السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا؟ كيف كان ينظر إلى أفريقيا خلال الحرب الباردة؟ وما مدى تأثير الشعب الأمريكي بانتشار الفقر في أفريقيا؟
- ٢- ما دوائر التأثير الانتخابية الجديدة والمرتبطة بالشأن الأفريقي، ومثالاً على ذلك: المنظمات الدينية، والصحية العامة، والمؤسسات الأفريقية الأمريكية؟

(45) Princeton N. Lyman, More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa, Council on Foreign Relations, Task Force Report No. 56, January 2006.

٢- ما المصالح الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا؟ وقد تمّ التعرض لأربع قضايا مهمة هي:

• الطاقة

• الإرهاب

• منافسة الصين وبلدان أخرى

• مرض الإيدز

٣- تقويم آخر المبادرات السياسية الأمريكية؟

• برنامج طوارئ الرئيس لإغاثة الإيدز

• حساب تحدى الألفية

• قانون النمو والفرص الأفريقي

• مبادرة عمليات السلام العالمية

٤- كيف نظرت الإدارات الأمريكية لأفريقيا؟ ما إنجازات إدارة كلينتون وأين مواقع الخلل؟

إدارة بوش وأفريقيا منذ ٩/١١؟ كيف أثرت المواقف الحزبية داخل أمريكا على تنفيذ البرامج الأفريقية؟

٥- ماذا ينبغي أن يكون عليه الموقف الأمريكي تجاه القضايا التالية:

• برامج مكافحة الإرهاب ، بما في ذلك الردود العسكرية والأخرى

• التنمية والتجارة

• الدول المنتجة للطاقة ، بما في ذلك قضايا الأمن، والشفافية، والمنافسة من البلدان الأخرى.

• مواجهة المطالب الملحة للمعالجة من مرض الإيدز.

(46) HOWARD W. FRENCH, "France Seeks to Hold Africa in Its Grip," New York Times, December 6, 1996 and Taoua, Phyllis" The Anti- Colonial Archive: France and Africa's Unfinished Business" SubStance - Issue 102 (Volume 32, Number 3), 2003, pp. 146 - 164.

١- جهات السياسة الفرنسية: إزاء أفريقيا

١- إن الأمر فإن السياسة الأفريقية لفرنسا شأنها شأن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة قد شهدت تغيرات وتحولات راديكالية ، وهو ما أكدته الرئيس جاك شيراك في ٢٨/٨/١٩٩٧م، حينما أشار إلى عزم بلاده على عدم التدخل عسكرياً أو سياسياً في الدول الفرنكفونية الأربع عشرة المتعاملة بالفرنك في أفريقيا. وقد اشتمل هذا في توجهات السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا على ما يلي:

١- تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول العالم، أي أن جل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما يستهدف دول القارة.

٢- تعزز فرنسا التخلي عن دورها العسكري من منطقة الفرنك، وهو ما أكدته سياسة إغلاق قاعدتين عسكريتين في جمهورية أفريقيا الوسطى، واللتين انطلقت عن طريقهما للتدخل في العديد من المواقف، والأزمات التي شهدتها مستعمراتها السابقة، كما أن حوالي ١٨٠٠ جندي فرنسي تقرر عودتهم من أفريقيا.

٣- وأن السياسة الفرنسية بتركيزها على المحور الأوروبي، ولا سيما قضية السلام للاتحاد المالي والاقتصادي الأوروبي لا تغفل في الوقت نفسه مصالحها الخاصة مع أفريقيا، ولا سيما مع دول معينة مثل: نيجيريا، وجنوب أفريقيا.

النهج الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة:

١- يبدو أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة، وفرنسا إزاء أفريقيا في عهد ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت - ولو من طرف خفي - تنافساً حقيقياً بين البلدين. ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية؛ حيث كانت الولايات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام هابياريمانا السابق بالأسلحة والمعدات.

كما أن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة السواحل الإقليمية بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدراً من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا أفريقيا.

ففي أعقاب التورط الأمريكي في الصومال، والتورط الفرنسي في الأزمة الرواندية اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم. وبناء على ذلك تم الاتفاق في مايو/ أيار ١٩٩٧م بين كل من فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام في أفريقيا.

أولاً: التنافس الفرنسي الأمريكي في العلاقات العربية الأفريقية:

أيّا كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة الأفريقية فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الأفريقية؛ وذلك لأكثر من متغير واحد:

فأولاً: تركز هذه الدول على مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها، فالسلوك الأنغلو - أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا، وبوروندي، وأوغندا، والحرص على خلق مناطق نفوذ في منطقة القرن الأفريقي الكبير يعرض المصالح العربية للخطر. وينبغي أن نشير في هذا السياق إلى قضية المياه واستخدامها كورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

وثانياً: أن الوجود الأمريكي يرتبط دوماً بالوجود الإسرائيلي؛ حيث تسعى الدولة العبرية من جراء خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومناجم النيل عموماً إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين، وكذلك جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأمريكية.

وثالثاً: أن هذه القوة الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جلياً في الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ومن هنا كان التبرير الأمريكي لقصف مصنع الشفاء للأدوية

المدعوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب، وعزل الدولة الراعية له. ونظراً لأن الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الأفريقية غير العربية مثل: كينيا، وموريتانيا، وجنوب أفريقيا فإن ثمة محاولات حثيثة لترويع هذه الدول من محاولات الإغراق، وزعزعة أمنها من جانب بعض الحكومات والجماعات الأصولية في العالم العربي.

ولعل موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر في جنوب السودان، ودعمها مبادرة إيجاد (IGAD) الأفريقية، وليس المبادرة المصرية الليبية لتسوية الأزمة الدبلوماسية لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة.

ثانياً: الغاز والنفط يلهبان مسيرة التكاليف الدولية على أفريقيا

الاهتمام كان الاهتمام بالنفط وقطاع الغاز في أفريقيا يتركز على منتجي القارة الأفريقية. فالاستثمار في هذين المجالين اقتصر بشكل كبير على منطقتين هما: ليبيا الشمالية (الجزائر وليبيا ومصر)؛ ودول خليج غينيا (نيجيريا وأنغولا، والكونغو برازافيل والغابون). بيد أن الاتجاه الحالي يشير إلى الانتشار الجغرافي الواسع النطاق للاستثمارات في القطاع النفطي. إضافة إلى بعض التنوع ضمن مناطق المنطقتين الرئيسيتين^(٤٧). فقطاع غاز مصر السريع النمو يعوّض هبوط إنتاج النفط، كما استطاعت تونس جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع الغاز النامي بها بفضل العديد من المشاريع الاستثمارية.

وفي غرب ووسط أفريقيا، ظهرت حقول نفط جديدة في تشاد وغينيا الاستوائية، ومويز تدنى الإنتاج في الحقول القديمة في الكونغو برازافيل والغابون، والكاميرون، بينما تمثل ساو تومي وبرنسيب آخر عضو ينضم إلى نادي منتجي النفط في أفريقيا.

وعلى الرغم من الحكمة التقليدية السائدة في صناعة النفط والتي تشير إلى أنه من الأهمية التوصل إلى اكتشافات جديدة على بعد أكثر من ١٠٠ ميل من آبار النفط

(47) Abdullah Dawood, New Scramble for Africa, Al- Jazeera, July 21, 2005.

المنتجة، فقد ظهرت اكتشافات نفطية جديدة على عكس هذا الاتجاه. إذ ظهر السودان كمنتج نفط رئيسي. حيث يحتل المرتبة الثالثة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمتوسط إنتاج يبلغ (٣٦١, ٠٠٠) برميل في اليوم (تقديرات ٢٠٠٥م) ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المعدل بحلول عام ٢٠١٠.

وفي شرق أفريقيا تُنتج كل من تنزانيا وموزمبيق للمرة الأولى الغاز بكميات اقتصادية. فحقول تيمان و باند (Pande and Temane) تم تطويرها أساساً لتوصيل الغاز إلى تجهيزات وقود ساسول Sasol الصناعية في جنوب أفريقيا، بينما تم توفير كميات أصغر من الغاز داخل موزمبيق لتشغيل مشاريع قطاع الصناعة والكهرباء بها.

إن مشروع غاز سونجو سونجو (Songo Songo) في تنزانيا يمثل أول مشروع لتنمية قطاع النفط والغاز في شرق أفريقيا ونجاحه أفضى إلى سلسلة الالتزامات الجديدة في كل أنحاء المنطقة من قبل شركات النفط الأجنبية. غاز سونجو سونجو يتم ضخه إلى دار السلام، حيث يستعمل لتغذية محطة كهرباء أوبنغو ومصنع إسمنت تل وازو. ويتم بيع كهرباء أوبنغو إلى كثير من المناطق في دول الجوار.

وإذا كانت صناعة الغاز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد رسخت أقدامها وأضحت أكثر قوة من ذي قبل ، فإن صناعة نفط المنطقة تُولد دخلاً أكثر من أي وقت مضى، بعد تصاعد أسعار النفط العالمية والتي قد تصل إلى ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد . وقد ارتفع إنتاج كل من نيجيريا وأنغولا بشكل ملحوظ. ففي بداية ٢٠٠٦، وطبقاً لتصريحات وزير النفط النيجيري، إدموند دو كورو، فإن إنتاج النفط ارتفع من حوالي ٢, ٥ مليون برميل يومياً إلى ٣ ملايين في اليوم بحلول منتصف ٢٠٠٦، وتهدف الحكومة لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٤ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠ وتشير بعض التقديرات إلى أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف بنهاية عام ٢٠٠٧. وعليه سوف تقف نيجيريا في المرتبة الأولى لمصدري النفط العالميين، بجانب العربية السعودية وروسيا وإيران. وعلى أية حال، فإن تحقيق هذه القدرة سوف يأخذ

وهو أمر قد يعرضه للتهديد بالطرده من عضوية المنظمة.

وبالرغم من أن الطاقة الإنتاجية الأنغولية أقل من نظيرتها النيجيرية، فقد ارتفع الإنتاج من ٩٠٠, ٠٠٠ برميل يومياً إلى ١, ٣ مليون برميل خلال العامين الماضيين، وذلك للمصادر الحكومية، من المحتمل أن يقفز الإنتاج إلى ٢ مليون برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٠٨. وهو الأمر الذي يرفع أنجولا إلى المركز الثاني في جدول السباق الأفريقي لمتسجي النفط، وهو ما يعنى تقدمها على الجزائر. هذا التقدم السريع جاء نتيجة استثمار بلايين الدولارات في المياه العميقة خلال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى استمرار الإنتاج من الحقول الساحلية في جيب كابندا والذي يساهم بنصف إنتاج النفط في البلاد.

ومن المعلوم أن التكاليف الأولى على استغلال أفريقيا حدثت في أواخر القرن التاسع عشر، عندما تنافست بريطانيا وفرنسا وألمانيا لقطع أفريقيا إلى المستعمرات. أما اليوم فإن شركات من الولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا والصين تتنافس من أجل الربح من حكام الأنظمة الفوضوية والفاسدة في أغلب الأحيان (٤٨).

• وقد كشفت تحقيقات الجارديان البريطانية في ثلاثة بلدان أفريقية غنية بالمصادر الطبيعية - أنغولا وغينيا الاستوائية وليبيريا - كيف فاوضت الشركات البريطانية من أجل الحصول على الصفقات التي تعد برأى النقّاد ضد مصالح الفقراء والمهمومين.

• وقد تركّزت تحقيقات الجارديان على مشروع الغاز الكبير في غينيا الاستوائية؛ وحظوظ استغلال ماس ليبريريا، وإستعداد بنوك غربية لتزويد أنغولا بقروض ضخمة ومساندات نفطية.

• في غينيا الاستوائية، فاوضت شركة بي جي (سابقاً شركة الغاز البريطانية

(48) David Leigh and David Pallister, Revealed: the new scramble for Africa, The Guardian, Wednesday June 1, 2005.

• ومن جهة أخرى اتهم مصرف HSBC البريطاني من قبل لجنة بمجلس الشيوخ الأمريكي بأنه يساعد الرئيس أوباما على تحويل إيرادات البلاد النفطية إلى "حسابات مالية سرية" في لوكسمبورغ وقبرص. إن البلاد مهددة بالانقلابات العسكرية المتكررة من قبل الأجانب الطامحين لوضع أيديهم على الثروة النفطية.

• وفي ليبيا، التي عانت كثيراً من الحرب الأهلية، وقف مصرف LIB وهو مصرف بريطاني خاص، وراء محاولات احتكار إنتاج الماس والاتصالات في البلاد. وقد انتقدت الأمم المتحدة والبنك الدولي هذه المخططات واعتبرتها ضد مصالح البلاد. وهو الأمر الذي أدى إلى انسحاب البنك البريطاني من هذه العمليات.

• وفي أنغولا، التي كانت ضحية حرب أهلية مدمرة، اتهم أحد المصارف البريطانية الكبرى، ستاندارد تشارترد، بالاضرار باقتصاد البلاد عن طريق توفير قروض بـ ١٠ بلايين الدولارات وهو ما يعني سيطرته الخائفة على إنتاج النفط المستقبلي في أنغولا.

• وتكشف الفضائح المعلنه كيف أن الثروة النفطية نهبت ببلايين الدولارات خلال نظام حكم أباناشا العسكري في نيجيريا وذلك بمساعدة البنوك الغربية والرشاوى المدفوعة لشركات النفط الأمريكية.

• في السودان وتشاد، شركات صينية كبرى تتحرك في تأييد وتسليح الحكام العسكريين وتقوم ببناء خطوط الأنابيب.

• وفي فرنسا اتهمت شركة النفط الحكومية Elf إيلف في تحقيقات فساد بعد أن دفعت رسوماً ورشاوى وشجعت الأنظمة على إدارة الديون كجزء من "إستراتيجية أفريقية" طوعية.

الثالث: التنافس الدولي حول دارفور

يألف إقليم دارفور الذي يقع في أقصى غرب السودان من عرقيات وإثنيات عربية وأفريقية متعددة، لعل من أشهرها: الفور، والزغاوة، والمساليت، والرزيقات. وقد جذور بعض هذه الجماعات العرقية إلى دول الجوار، ولا سيما تشاد وأفريقيا الوسطى، وهو ما يضيف على النزاع في الإقليم بُعداً إقليمياً مهماً. وقد تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد؛ حيث أقيمت المدارس، وتم إرسال الزعماء الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف، وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم. وعليه فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة - بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة - روحاً من التعايش السلمي بين جميع سكان دارفور.

ونظراً لوجود اختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرحل، والتي تنتمي معظمها للأصل العربي، والقبائل الزراعية المستقرة، والتي تنتمي في معظمها للأصل الأفريقي؛ فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر الماء والكلأ. ولعل أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات والقبائل المعالية، ولكن تم الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة. على أن موجات التصحر والجفاف كانت تضيف على هذه النزاعات بُعداً خطيراً. غير أن هذه الأوضاع بدأت في التغير إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، والتي تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة. ونظراً لمساحة الإقليم الشاسع (يعادل مساحة فرنسا نفسها)، وضعف الحكومات المركزية في الوقت نفسه الذي اشتدت فيه أوزار الحرب في الجنوب، أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتدريب الأسلحة، والتي استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية.

تساندها قد لعبت دوراً رئيساً في مأساة إقليم دارفور.

وأيّاً كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة إنسانية. وفي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية. كما أن وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) قام بزيارة الإقليم، وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحاكمة قادتها. وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن؛ بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في يوليو ٢٠٠٤م أُنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد، وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ما دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

- الاعتبار الأول: الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي)، ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنساني» في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث إن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية، ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب، تستهدف المسلمين في المقام الأول.

- الاعتبار الثاني: التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات أفريقية وتحت مظلة الاتحاد الأفريقي؛ حيث إن مجلس الأمن والسلم الأفريقي التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم، وإيقاف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام أفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.

الاعتبار الثالث: يرتبط بالصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا. إذ تبدو رائحة البترول في غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة. فهل يهدف سباريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع اتفاق فاشودة آخر على غرار الاتفاق الذي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح، والنفوذ في الشمال الأفريقي؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

رابعاً الصراع من أجل السيطرة على النفط في السودان:

في عام ١٩٨٠م حصلت فرنسا على حق التنقيب عن النفط، وإنتاجه في مساحة تبلغ (١٢٠,٠٠٠) كم^٢ بين ملكال وبور. وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أن المنطقة المستهدفة تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط. ويعتقد أن السودان يملك أكبر احتياطي غير مستغلة من النفط في أفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة في خليج غينيا. ويشكّل النفط نحو (٧٠٪) من إجمالي الناتج المحلي في السودان. ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا في عام ١٩٨٥م إلى تعليق عملياتها في التنقيب عن النفط في السودان؛ وذلك تحت وطأة الحرب في جنوب السودان. وقد احتفظت فرنسا بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم في الخرطوم؛ حيث وفّرت له الدعم اللوجستي والعسكري.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة وفي إطار سياستها الرامية إلى عزل نظام الإنقاذ قدمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية في كل من أوغندا، وإريتريا، واليوبا. وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السوداني، فمارست ضغوطاً على شركة تاكسمان الكندية، حتى إنها تواجه لها جنائية بالمشاركة في أعمال التطهير العرقي أمام إحدى المحاكم الأمريكية.

وإزاء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٧م، أصبح المجال واسعاً أمام الصين، وبعض القوى الآسيوية الأخرى للاستثمار في مجال

النفطية من السودان. وتمتلك شركة البترول الوطنية الصينية نحو (٤٠٪) من أسهم شركة بترول أعالي النيل، والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في ولاية أعالي النيل.

رابعاً، ما العمل؟ (مستقبل أفريقيا في عصر الهيمنة الأمريكية)؛

يرى المفكر الأفريقي الأبرز (على مزروعى) أن تاريخ العولمة مرتبط بنهب واستغلال ثروات أفريقية. وعليه فإن الأفارقة مطالبون باتخاذ الإجراءات التالية لمواجهة ظاهرة تغول العولمة، ومقاومة تهميش القارة الأفريقية:

- إقامة ودعم المؤسسات الأفريقية بما يعزز من عملية التكامل الإقليمي؛ وذلك بهدف تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات.

- تشجيع التوجهات الوطنية نحو تحقيق الديمقراطية بما تعنيه من سيادة قيم الشفافية والمساءلة.

- إقامة تحالف دولى جديد؛ بهدف دعم جهود التنمية الأفريقية؛ بحيث يضم دولاً مانحة، مثل: اليابان وتايوان، والصين وكوريا الجنوبية. ويمكن للمجتمع الدولى أن يساهم فى توفير الدعم اللازم لتحقيق النهضة الأفريقية. وغنى عن البيان فى هذا السياق أن (النيباد) تمثل خطوة مهمة فى إمكانية بناء هذا التحالف الدولى.

خلاصة القول: فإنه يتضح مما سبق أنه مع انتهاء الحرب الباردة ساد منطق التنافس الدولى على القارة الأفريقية مرة أخرى بين الأقطاب الرئيسية للنظام الدولى (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين)؛ وذلك بهدف استغلال ثروات وموارد القارة الطبيعية. وإذا كانت الدراسة تشير إلى حقيقة التنافس بين الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، ولا سيما فرنسا على اكتساب مناطق النفوذ، والسيطرة فى أفريقيا؛ فإن واقع الأمر يشير إلى حدوث نوع من التفاهم بين هذه

القوى، كما يتضح من التعاون الفرنسى الأمريكى فى مجال محاربة الإرهاب فى أفريقيا. وعليه فإنه لا سبيل أمام أفريقيا لمواجهة عمليات التهميش، والهيمنة التى تمارس عليها من جانب قوى العولمة الجديدة سوى تكريس سياسات الاعتماد الجماعى على الذات، ودعم مؤسسات الاتحاد الأفريقى بما يحقق فى نهاية المطاف شروط النهضة الأفريقية. عندئذ يتحول الوهن الأفريقى إلى قوة فاعلة فى النظام الدولى!